18

RIGHTS RADAR

اليمن..
تصفية الخصوم

تقرير حقوقي حول التصفية الجسدية للمعارضين
السياسيين في اليمن
خلال الفترة 2014 - 2024

فبراير 2025

اليمن..
تصفية الخصوم

تقرير حقوقي حول التصفية الجسدية
للمعارضين السياسيين في اليمن

خلال الفترة 2014 - 2024

RIGHTS RADAR |
E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar
Hague, Netherlands

RIGHTS
RADAR

المقدمة

يعج تأريخ اليمن البعيد والقريب بمتوالية لسلسلة صراعات وحروب دامية استباحت دماء أبناء البلد الواحد، بدوافع سياسية واجتماعية وأيدلوجية ودينية، كُرّست لفرز طبقي ومناطقي وعرقي وطائفي، خدمة لأجندة خارجية متقاطعة الأهداف والتوجهات والمصالح.

فمنذ سيطرة أئمة الطائفة الزيدية على الحكم سنة 898 ثم الإطاحة بهم عام 1962 وطرد المستعمر البريطاني من الجنوب اليمني سنة 1967 وبعدها تحقيق الوحدة اليمنية بين الشطرين الشمالي والجنوبي في 1990 وحتى ثورة الربيع العربي عام 2011 التي أطاحت بالرئيس علي عبدالله صالح، شهد اليمن سلسلة من التصفيات الجسدية لقيادات ورموز سياسية، شكّل تغييبها قسراً عن الساحة السياسية انتكاسة كبيرة للنظام الجمهوري.

خلال عقد كامل من الحرب الأخيرة الدائرة بين الحكومة وجماعة الحوثي المسلحة في شمال اليمن وجنوبه، برزت مجددا ظاهرة (الاغتيالات) و(التصفية الجسدية) كفعل (جرمي) يعكس أقصى درجات العنف السياسي ضد الخصوم والمعارضين سياسياً أو فكرياً أو دينياً ممن استبيحت دماؤهم بناء على الرأي والانتماء والهوية.

وأخذت تلك التصفيات الجسدية للخصوم والمعارضين خلال الحقبة الأخيرة من الصراع أشكالا عدة، تنوعت بحسب دوافع الجريمة والجهة التي تقف وراءها. إضافة إلى الطرق والأساليب المتبعة أثناء ارتكابها ثم نوع الأسلحة والأدوات المستخدمة التي انحصرت بين (الرصاص الحي، المتفجرات، المركبات، التعذيب، الآلات الحادة، المواد السامة، والدروع البشرية)

ويندرج ذلك في إطار التوجه العام للقوى الاستبدادية والمتطرفة، التي لا تؤمن بالفعل السياسي وسيلة مشروعة للمنافسة، وترفض الاحتكام لقرار الشعب عبر صناديق الانتخابات، كنهج ديمقراطي وممر آمن للوصول إلى السلطة أو مغادرتها.

غير أن المشهد اليوم يبدو أكثر تعقيداً من ذي قبل فبعد أن كانت جغرافية اليمن منقسمة قديما بين سلطتين شرعيتين في الشمال والجنوب، باتت تتنازعها حاليا أربعة أطراف هي الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، وجماعة الحوثي المدعومة إيرانيا، ثم تشكيلات مسلحة خارج إطار الحكومة الشرعية تدعمها الإمارات، وكذا تنظيم القاعدة الذي ينشط أحيانا على نطاق محدود جنوب ووسط وشرق البلاد.

ومع إرتهان المتنازعين الداخليين للخارج وتحوّلهم إلى أدوات حرب بيد أطراف إقليمية ودولية جعلت من اليمن ساحة حرب بالوكالة لتصفية حساباتها، ويبقى الصراع القائم مرشح لمزيد من التصعيد، مما قد ينذر بارتفاع وتيرة العنف السياسي، وسقوط معارضين من القوى الوطنية الفاعلة على الساحة السياسية اليمنية كضحايا لجرائم التصفية الجسدية

منهجية التقرير

يعد هذا التقرير من التقارير النوعية المتخصصة، يسلط الضوء على موضوع هام وحساس يتمثل بـ(تصفية المعارضين السياسيين) جسدياً في اليمن، باعتبارها واحدة من أكثر جرائم القتل تعقيداً وذلك لما يكتنفها من غموض وإبهام يتطلب جهود مضاعفة خلال عملية التحقيق والتقصّي التي تستغرق وقتا طويلا سيما حال تم تقييدها ضد جهة مجهولة

ولإعداد وصياغة مثل هذا هذه التقارير (الاستقصائية) يتم الاعتماد على استقراء الاستدلالات والبراهين والحجج والشهادات، بعد جمع البيانات والمعلومات من خلال المقابلات المسجلة والمكتوبة أو التقارير والملاحظات الميدانية إضافة إلى المنهجين (الكمي) و(التحليلي) فيما يخص الجانب الإحصائي وتحليل البيانات الرقمية.

وترتكز منهجية إعداد التقرير على سرد سياسات وممارسات وشواهد واقعية ثم تناولها والغوص في تفاصيلها من منظور حقوقي قانوني يستند إلى الدستور النافذ في الجمهورية اليمنية وتشريعاتها الوطنية، بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة اليمنية.

ويستند التقرير شكلا ومضمونا الى منهجية ثابتة يتبعها فريق (رايتس رادار) والمتمثلة في عملية رصد وتوثيق ميداني، تتطابق مع المعايير المعتمدة عالميا، وذلك ابتداءً من جمع المعلومات الأولية المستقاة من مصادر موثوقة أو عبر تلقي بلاغات هاتفية أو مكتوبة أو شبكة الرصد الميدانية التابعة للمنظمة المنتشرة في 20 محافظة يمنية.

ثم تلى ذلك عملية بحث واستقصاء ميدانية للتحقق من صحة ومصداقية المعلومات والبيانات التي تم رصدها وجمعها أو التوصل إليها مع تدعيمها بالوثائق والأدلة والبراهين المادية والعينية التي تثبت صحة وقوعها عبر إفادات شهود عيان والتقارير الطبية وشهادات الوفاة للضحايا وغيرها من الوثائق الرسمية وغير الرسمية.

وقام فريق مختص بعملية تحليل ومراجعة المعلومات والبيانات التي جمعها الراصدين الميدانيين عبر استمارات الاستبيان والمقابلات المسجلة وإدخالها في قاعدة بيانات شاملة، ثم فرزها وتحليلها وتصنيفها بحسب التوزيع النوعي والجغرافي والزمني للضحايا والوقائع والجهة المتسببة تمهيدا لصياغة التقرير الحقوقي وإخراجه فنيا بالشكل النهائي.

وإلى جانب الحرص على تناول جميع أطراف النزاع المتورطة بارتكاب مثل هذه الجرائم، تأكيدا لمنهجية الحياد والموضوعية، تم ربط المؤشرات الإحصائية بقاعدة بيانات ومعلومات شاملة تضم الكم ذاته من الضحايا السياسيين الذين تم تصفيتهم جسديا في اليمن خلال عقد كامل من الحرب التي لم تضع أوزارها بعد وذلك وفق آلية تدقيق شفافة قابلة للتحقق.

التكييف القانوني

التصفيـة الجسديـة، يـقصد بهـا القضـاء علـى الخصم أو المُعـارض السياسـي عبر الـقتل خـارج إطـار القـانون وهـي تـعبير مبسط لمصطلـح (الإغتيـال السياسـي) الذي غالبـا مـا يستخدم مـع الحكام ويـقيد ضد مجـهول، عكس (التصفيـة الجسديـة) التـي تلجـأ إليهـا أنظمـة حكم وقوى مستبدة معلومـة لا تـقبل بـالآخر كـي تتخـلص من معارض فـاعل ومؤثر عجزت عن منافستـه فردا كان أو جماعـة.

وتتعارض جرائم التصفية الجسدية للمعارضين السياسيين مع الدستور اليمني النافذ الذي كفل لكل المواطنين (الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً)[1]، ثم ضمن لهم (حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون)[2]، بل وتتناقض مع قانون الأحزاب النافذ الذي منحهم (حق الانتماء الطوعي لأي تنظيم سياسي طبقا للشرعية الدستورية)[3].

ثم جاء قانون الجرائم والعقوبات اليمني متناسقا مع الدستور النافذ في (تحريم قتل أي إنسان خارج إطار القانون ودون محاكمة قضائية عادلة، مقررا الإعدام قصاصا كعقوبة لمرتكبي جريمة القتل العمد والإعدام تعزيرا لقاتل نفس معصومة)، ومعتبرا (المسؤولية الجزائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات)[4].

وتشكل التصفية الجسدية للمعارضين السياسيين اعتداء صارخا على حق الحياة باعتباره حجر الأساس لباقي حقوق الإنسان الفطرية والمكتسبة، وهو ما تجرمه كافة الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية وفي مقدمتها (القانون الدولي الإنساني) الذي يحظر هذا النوع من الجرائم السياسية ويرفض معها أيضا كل الذرائع التي غالبا ما يسوقها الجناة لتقنين فعلتهم.

كما تحظر المادة (3) المشتركة من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة 12/آب/أغسطس 1949 (الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية بما في ذلك القتل والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب. وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون محاكمة قانونية تكفل الضمانات القضائية الضرورية)، بينما تصنفها المادة (147) من نفس الاتفاقية ضمن الأفعال الجسيمة.

وفيما تؤكد المادة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948، أن (لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية)، تنص المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في 16كانون الأول/ ديسمبر 1966، على (ان حق الحياة ملازم لكل إنسان وعلى القانون حماية هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً).

وطبقا لأول مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالوقاية من عمليات الإعدام خارج القانون في زمن الحرب (يجب على الحكومات أن تحظر قانونيا جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والتعسفية منها بإجراءات موجزة وأن تضمن اعتبار أي عمليات كهذه جرائم حرب بموجب قوانينها الجنائية)

(1) نص المادة (58) من دستور الجمهورية اليمنية النافذ الباب الثاني (حقوق وواجبات المواطنين).
(2) نص المادة (48) من دستور الجمهورية اليمنية النافذ الباب الثاني (حقوق وواجبات المواطنين).
(3) نص المادة (5) من القانون رقم (66) لسنة 1991م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية..
(4) نص المادة (46) من الدستور اليمني النافذ والمادة (3) من القانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة 1994م.

RIGHTS RADAR

خلفية التقرير

(التصفية الجسدية) للمعارضين في اليمن تأريخ عميق يتصل بحقب الحكم المتعاقبة ابتداء من عهد مؤسس الطائفة الزيدية باليمن، الهادي يحيى بن الحسين الرّسّي (859-911) الذي ارتكب نحو 50 مجزرة ضد معارضيه، أكثرها وحشية تصفية أكثر من 450 شخصا خلال يوم واحد وصلبهم منكّسي الرؤوس في أشجار الطلح بقرية (رحبان) جنوبي محافظة صعدة لأربعة أيام متتالية

فترة حكم أئمة الزيدية

ومن بعده نجليه (المرتضى محمد) و(الناصر أحمد) اللذان عمدا إلى تصفية معظم معارضيهما (جسديا)، مقابل تثبيت أركان حكمهم، حتى جاء عهد الجيل الثالث من أبناء الهادي الرسّي والذي توسعت معه دائرة التصفيات الجسدية لتطال العائلة الحاكمة وعامة الشعب نتيجة تنازع أولاد الإمام (الناصر) على السلطة.

بلغ الصراع ذروته بقدوم المنصور عبدالله حمزة (1166-1217) الذي خاض حروبا هي الأعنف مع معارضي دعوته المستندة لنظرية حصر الولاية بالبطنين (الحسن والحسين) سواء أهل السنة في اليمن أو فرق الزيدية المناوئة لتلك النظرية، ومنها فرقة (المُطَّرِفِيَة) ( ) التي تعرض 100 ألف من منتسبيها للتصفية الجسدية على يد أتباع (المنصور) في صنعاء خلال ثلاثة أيام فقط

دخل اليمن بعدها حالة من الفوضى والانهيار، واشتعلت الحروب في كل أرجاء البلاد بين أبناء الاسرة الواحدة المتناحرين على (السلطة)، حتى جاء الإمام (يحيى محمد حميدالدين) سنة 1904، معلنا تأسيس (المملكة المتوكلية)، فدشن فترة حكمه المستبد بالتصفية الجسدية لكبار معارضي قرار إختياره إماما بدءا بمعلميه ومشايخه الدينيين.

مطلع العام 1948 تولى الإمام (أحمد بن يحيى حميد الدين) الحكم في اليمن بعد إخماده ثورة 1948 التي أسميت بـ(الثورة الدستورية) التي قُتِل على إثرها والده الامام يحيى، حيث باشر الامام أحمد أولى أعماله بإعدام 32 من قادة تلك الثورة ليكون أول من شرع عقوبة الإعدام بالسيف كأداة لتصفية (المعارضين) وأنشأ ساحات خاصة لتنفيذها، وظل يحشد جماهير الشعب الغفيرة مع كل عملية قتل بل وتحتفي بها

> فرقة المُطَّرِفِيَة التي تعرض (100) ألف من منتسبيها للتصفية الجسدية على يد أتباع (المنصور) في صنعاء خلال ثلاثة أيام فقط

> الإمام يحيى أعلن تأسيس (المملكة المتوكلية)، فدشن فترة حكمه المستبد بالتصفية الجسدية لكبار معارضي قرار إختياره إماما بدء بمعلميه ومشايخه

> تولى الإمام (أحمد بن يحيى حميد الدين) الحكم بعد إخماده ثورة (48) الدستورية التي قتل على إثرها والده، فباشر أولى أعماله بإعدام (32) من قادة تلك الثورة

فترة ما بعد ثورتي (أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/كتوبر)

مع استمرار الحرب بين الجمهوريين والملكيين في شمال اليمن خلال الفترة (1962-1970) تواصل مسلسل التصفية الجسدية للمعارضين من الطرفين، غير أن التيار الجمهوري كان الأكثر تضررا جراء تلك التصفيات التي بلغت أوجها عقب انقلاب 1967، نظرا لأن هذا التيار اختلف (سياسيا) مع الرئيس عبدالله السلال والنظام المصري الداعم للثورة الجمهورية، بالاضافة الى اختلافه (أيديولوجيا) مع الملكيين الاماميين والسعودية الداعمة لهم.

وفي جنوب اليمن بعد ثلاث سنوات من الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني، أعلن في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 الاستقلال وقيام دولة اليمن الجنوبية، برئاسة قحطان الشعبي، وبعد نحو عامين ونصف فقط أطيح بأول رئيس للدولة في الجنوب، عبر انقلاب قاده سالم ربيع، وكان بمثابة تدشين لمرحلة صراع دموي على السلطة في الجنوب اليمني، حتى غدت التصفيات الجسدية لغة التفاهم الوحيدة بين المختلفين داخل رفاق النضال من منتسبي الحزب الحاكم هناك.

مطلع أيلول/سبتمبر 1972 اندلعت أول حرب بين نظامي الحكم في شطري اليمن، الشمالي والجنوبي، وذلك عقب ثلاثة أشهر من تعرض 65 شيخا قبليا شماليا للتصفية الجسدية على يد النظام الجنوبي الذي دعاهم للاجتماع داخل خيمة مفخخة في قرية المقصرة بوادي بيحان، ثم فجرها بهم لحظة تناولهم عزومة الغداء أعدت لذات المناسبة والتي كانت آخر وجبة للضحايا وأول فصل من فصول الصراع بين الشطرين الشمالي والجنوبي

وفي يوم الاثنين 30 نيسان/إبريل 1973 تم تصفية 22 معارضاً لنظام الرئيس الجنوبي سالم رُبَيّع، عبر تفجير طائرة مفخخة فور إقلاعها من مطار شبوة حاملة على متنها الضحايا الذين كانوا قد أقيلوا من حكومة قحطان الشعبي وتم تعيينهم في البعثات الدبلوماسية اليمنية الخارجية كنفي سياسي، ثم تم استدعاؤهم للمشاركة في مؤتمر الدبلوماسيين المنعقد في العاصمة عدن، وعند مغادرتهم باتجاه محافظة حضرموت انفجرت بهم الطائرة

وفي يوم الخميس 13 حزيران/يونيو 1974 قامت قوات عسكرية، أطلقت على نفسها (حركة التصحيح)، بانقلاب أبيض أطاح بأول رئيس مدني لليمن في الشمال، القاضي عبدالرحمن الإرياني، التي تأسست إثر ذلك وأرجعت بعدها الحكم لمجلس عسكري بقيادة المقدم إبراهيم الحمدي.

> أن الصف الجمهوري الوطني المثقف الواعي والمختلف (سياسيا) مع الرئيس السلال والنظام المصري و(أيدلوجيا) مع الملكيين والسعودية، كان الأكثر تضررا جراء تلك التصفيات

> 1972 اندلعت أول حرب بين نظامي الحكم في شطري اليمن، عقب ثلاثة أشهر من تعرض (65) شيخا شماليا للتصفية الجسدية على يد النظام الجنوبي

> إبريل 1973 تم تصفية (22) معارضاً لنظام (سالم ربيع) إثر حادثة تفجير طائرة فور إقلاعها من مطار شبوة حاملة على متنها الضحايا الذين كانوا قد أقيلوا من حكومة (قحطان الشعبي)

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1977 شهدت العاصمة صنعاء في الشمال انقلابا دمويا تمثل في تصفية درامية أودت بحياة رئيس الجمهورية إبراهيم الحمدي وشقيقه القائد العسكري عبدالله الحمدي أثناء تلبيتهما دعوة غداءٍ في منزل نائبه بمجلس القيادة، رئيس هيئة الأركان المقدم أحمد الغشمي، الذي أصبح رئيساً خلفا للحمدي.

وبذات الطريقة التي صعد بها الرئيس الغشمي للحكم، كانت مغادرته للحياة قبل أن يكمل العام الأول من رئاسته للسلطة في شمال اليمن، وذلك إثر عملية اغتيال استهدفته داخل مكتبه بصنعاء في 24 حزيران/يونيو 1978، ووجهت أصابع الاتهام حينها لرموز النظام في اليمن الجنوبي، ليدخل الشطرين إثرها فصلاً جديداً من الصراع المسلح دُشّن بحرب 1979 الحدودية بين الشطرين الشمالي والجنوبي وتصفيات متبادلة طالت عدداً من المعارضين لكليهما.

فترة حكم الرئيس الأسبق (علي صالح)

بعد اغتيال الرئيس الشمالي أحمد الغشمي وتحديداً في 17 تموز/يوليو 1978،تقلّد الرائد علي عبدالله صالح - بشكل غامض - منصب رئاسة الجمهورية، وبعد أقل من شهرين ونصف من توليه سدة الحكم، شهدت العاصمة الشمالية صنعاء مساء الأحد 15 تشرين الأول/أكتوبر محاولة انقلابية ضد سلطة علي صالح قام بها ضباط ينتمون للتيار الناصري المؤيد للرئيس الراحل ابراهيم الحمدي، تم إفشالها بعد تكشف خيوطها، فكان الثمن حينها إعدام نحو 21 قياديا ناصريا، تلتها موجة تصفيات جسدية استهدفت رموز الحركة الناصرية والقوى اليسارية بعضهم لا يزال في حكم المفقود حتى اليوم وآخرون لم تستلم أسرهم جثامينهم حتى اللحظة.

أعقب ذلك مرحلة (حرب الجبهة) التي صدّرها نظام الحكم في جنوب اليمن إلى مناطق الشمال، وتحديدا المناطق الوسطى في محافظات (تعز، إب، البيضاء، ذمار، ريمة)، حيث استمرت خلال الفترة (1971-1983)، تعاقبها أربعة رؤساء شماليين آخرهم علي صالح، الذي حسمها لصالح نظامه بعد معارك طاحنة دامت ثلاث سنوات، جرى خلالها تصفية أكثر من 300 من المعارضين للطرفين.

وفي منتصف الثمانينيات وتحديداً صباح يوم الاثنين 13 كانون الثاني/يناير 1986 شهدت مدينة (عدن) عاصمة نظام الحكم في الجنوب اليمني أفضع عملية تصفية جسدية جماعية طالت كبار أركان الحكم، أثناء حضورهم

> نشأت ما تسمى حركة التصحيح، التي تأسست عقب انقلاب أبيض أطاح بأول رئيس مدني للجمهورية اليمنية (القاضي عبدالرحمن الإرياني)

> بعد أقل من شهرين ونصف على توليه سدة الحكم، شهدت صنعاء مساء الأحد 15 من أكتوبر محاولة انقلاب قام بها ضباط ينتمون للتيار (الناصري) المؤيد للرئيس الراحل الحمدي

> أعقب ذلك مرحلة حروب الجبهة التي صدرها نظام الحكم في جنوب اليمن إلى مناطق الشمال، وتحديدا المناطق الوسطى

> 1986 شهدت مدينة (عدن) عاصمة نظام الحكم في الجنوب اليمني أفظع مذبحة سياسية وأبشع عملية تصفية جسدية جماعية طالت كبار قيادات الحزب

اجتماعا للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم حينذاك، وكانت هذه المحزرة السياسية تتويجاً لعقدين من الصراع الحاد بين تياري (اليسار التقدمي) و(اليمين الرجعي) على السلطة في جنوب اليمن وتركيبتها، الذي بدأ سياسيا ثم تحول الى صراع مناطقي.

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية (1990) بين الشطرين الشمالي والجنوبي، تصاعدت الخلافات بين شريكي الوحدة الرئيس الشمالي علي عبدالله صالح ونائبه الجنوبي علي سالم البيض، في الفترة (1991-1994)، حيث شهد اليمن خلالها وقوع نحو 150 حالة اغتيال لسياسيين أغلبهم من الحزب الاشتراكي اليمني المشارك في الحكم، ووجهت أصابع الإتهام إلى الرئيس صالح بالوقوف وراء ذلك، الذي قيل إنه استعان بعناصر متطرفة لتنفيذ ذلك، لتصوير الأمر وكأنه صراع بين الاشتراكيين والإسلاميين المتطرفين، ثم استمرت هذه الموجة حتى بعد حرب صيف 1994.

وخلال العقدين الأولين من عمر دولة الوحدة اليمنية اتبع الرئيس علي صالح نهج (التصفيات الجسدية) كأحد أبرز الاستراتيجيات الأمنية لإزاحة أي معارض من طريقه والقضاء على أي خصم ذات تأثير كبير يهدد نظام حكمه، سيما في المجالين السياسي والعسكري، ثم لا ينسى أن يترك بصمات القاعدة مع كل عملية يتم تنفيذها في محاولة لتبرئة ساحته، وكان من بين الضحايا بعض أركان نظامه المرتبطين بالحزب الاشتراكي وجماعة الحوثي

ومع اندلاع الشرارة الأولى لحروب صعدة في حزيران/يونيو 2004 بين الدولة وجماعة الحوثي عادت ظاهرة (التصفيات الجسدية) إلى الواجهة، اشترك في ارتكابها طرفي الصراع، وسقط ضحيتها بعض الرموز السياسية الموالين لجماعة الحوثي، ثم مشائخ وقيادات سياسية موالية للدولة في مناطق التمرد الحوثي واستمرت هذه حتى بعد السيطرة الحوثية الكاملة على العاصمة صنعاء.

ففي يوم الجمعة 11 شباط/فبراير 2011 دشن اليمنيون ثورتهم الشبابية، ضمن موجة الربيع العربي، والتي تمخضت الاطاحة بحكم الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، بعد أزمة سياسية وتظاهرات شعبية استمرت قرابة العام، حيث انتهت بإزاحته من كرسي الرئاسة، وشهد اليمن خلالها موجات من العنف وصلت بعضها حد التصفيات الجسدية، اتهم نظام صالح بالوقوف وراء ارتكابها، غير أنه لم تعلن نتائج التحقيقات فيها ولم تثمر المحاكمات المتعلقة بكثير منها أي نتائج تكشف المرتكبين لها.

> شهدت اليمن في الفترة (1991-1994) وعلى وقع تصاعد الخلافات بين شريكي الوحدة الرئيس (علي عبدالله صالح) ونائبه (علي سالم البيض) تعرض (150) معارضا من الحزب الاشتراكي للتصفية الجسدية

> مع اندلاع الشرارة الأولى لحروب صعدة في يونيو 2004 بين الدولة وجماعة الحوثي عادت (التصفيات الجسدية) إلى الواجهة وذلك كفعل جرمي اشترك في ارتكابه طرفي النزاع وراح ضحيتها بعض رموز الهاشمية السياسية داخل العاصمة صنعاء

فترة حكم الرئيس السابق (هادي)

في يوم الاثنين 25 شباط/فبراير 2012، أي بعد أسبوع من إعلان فوزه في انتخابات توافقية كمرشح وحيد فيها، تسلّم الرئيس عبدربه منصور هادي، مقاليد الحكم في اليمن، خلفا للرئيس صالح، وفقا لـ(المبادرة الخليجية) التي اتخذت مرجعا للانتقال السلس للسلطة في اليمن، غير أن الأداء الضعيف للرئيس هادي ساعَد النظام السابق، أو ما يسمى بـ(الدولة عميقة) على اختراق قمة هرم السلطة واستمرار تحكمه بقوات الجيش والأمن التي ظلت تدين بالولاء للرئيس صالح، وهذا الوضع قاد اليمن إلى مرحلة معقدة من الصراع والعنف السياسي.

بعدها بدأت أعمال (التصفيات الجسدية) في اليمن تأخذ منحى تصاعديا خطيرا، سيّما مع دخول لاعبين جدد أشد فتكا بالأرواح وأكثر جرأة على سفك الدماء، وهما (جماعة الحوثي) شمالا و(تنظيم القاعدة) جنوبا، إذ تستند الجماعتين الى أيديولوجيات طائفية ودينية متطرفة، تبرر لعناصرها كل أفعالهم الاجرامية ضد المعارضين لها، كشفت عن حالات تصفية جسدية مرعبة.

> غير أن الأداء الضعيف للرئيس عبدربه هادي واختراق النظام السابق لقمة هرم السلطة وتحكمه بالجيش قاد البلاد إلى مرحلة معقدة من الصراع والعنف السياسي.

RIGHTS RADAR

الملخص التنفيذي

وثق فريق رايتس رادار لحقوق الانسان خلال الفترة الممتدة بين (21 أيلول/سبتمبر 2014 - 31 أغسطس 2024، إجمالي 953 حالة تصفية جسدية ارتكبتها أطراف الصراع في اليمن بحق معارضين لها بدوافع (سياسية، طائفية، مناطقية، أيدولوجية، اقتصادية، وعسكرية) ومن بينهم (340) ضحية تتراوح أعمارهم بين (18-30) عاما، مقابل (520) ضحية أعمارهم متوسطة بالاضافة الى (93) مسنا

953

حالة تصفية جسدية ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن بحق معارضين لها

خلال الفترة الممتدة بين (21 سبتمبر 2014 - 31 أغسطس 2024

التوزيع حسب النطاق الجغرافي:

توزعت تلك التصفيات الجسدية على عدد (20) محافظة يمنية تصدرتها العاصمة المؤقتة عدن بواقع (165) حالة تصفية، تليها محافظة تعز بإجمالي (113) حالة، ومحافظة حضرموت بعدد (93) حالة، وجميعها مناطق تتنازع السلطة فيها الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليا، وتشكيلات أمنية وعسكرية تتبع دولة الإمارات في المحافظات الجنوبية.

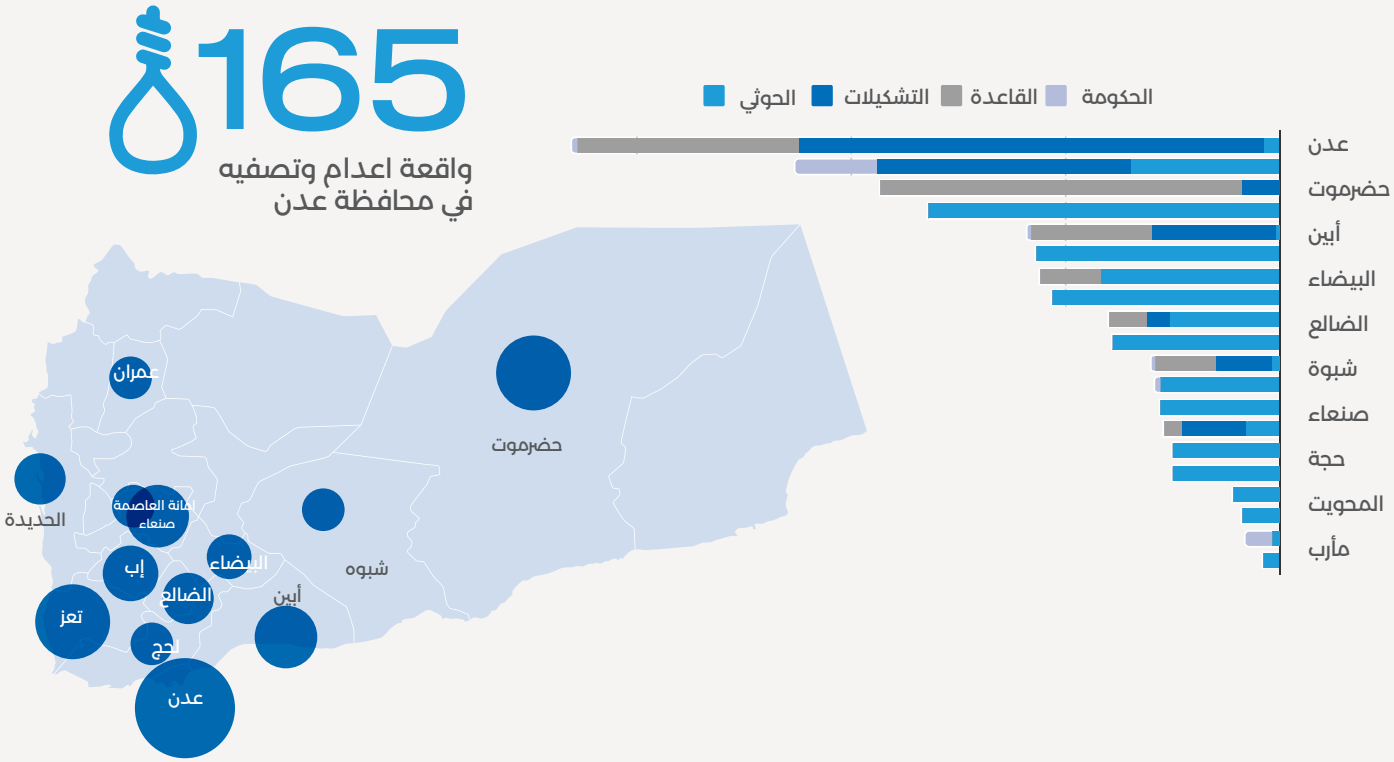

واحتلت العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي المرتبة الرابعة بعدد (82) حالة تصفية جسدية، وهو رقم كبير بالنسبة لجهة انتهاك واحدة، ثم تلتها محافظة أبين بعدد (59) حالة، وبعدها محافظة إب التي سجلت (57) حالة تصفية جسدية لمعارضين على الرغم من أن موجة العنف السياسي والعسكري الذي شهدته كان أقل بكثير مقارنة بغيرها

وجاءت محافظة البيضاء في المرتبة السابعة بواقع (56) حالة تصفية لمعارضين، تعقبها محافظة ذمار بإجمالي (53) حالة وتتبعها الضالع بعدد (40) حالة، ثم محافظة عِمران بـ (39) حالة فمحافظة شبوة بـ(30) حالة، تليها محافظة الحديدة بـ(29) حالة ومحافظة صنعاء بـ(28) حالة أخرى ثم محافظة لحج الجنوبية بـ(27) حالة وبعدها محافظتي حَجّة وصعدة بـ(25) حالة تصفية لكل منهما، بينما توزعت باقي الحالات على محافظات الجوف، مأرب، وريمة.

التوزيع حسب الجهة المرتكبة لذلك:

تصدرت جماعة الحوثي قائمة الأطراف المتورطة في ارتكاب عمليات التصفية الجسدية للمعارضين والخصوم في مناطق سيطرتها وغيرها، وذلك بواقع (481) حالة موزعة على (19) محافظة يمنية تصدرتها العاصمة صنعاء بعدد (82)، تليها محافظة إب بإجمالي (57) حالة، وبعدها محافظة ذمار بـ (53) حالة ومحافظة البيضاء بـ (42) حالة ثم محافظة عِمران بـ(39) حالة ومحافظتي الحديدة وصنعاء بعدد (28) حالة لكل منهما

واحتلت التشكيلات العسكرية غير الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية عملياً المرتبة الثانية في قائمة المرتكبين لعمليات التصفية الجسدية بواقع (238) حالة تصفية توزعت على (7) محافظات يمنية، جاءت في مقدمتها العاصمة الحكومية المؤقتة عدن بأعلى رقم سُجّل على مستوى اليمن وهو (108) حالة تصفية جسدية، ارتكبتها عدة جهات، ثم تلتها محافظة تعز حيث ارتكبت كتائب أبوالعباس المدعومة من دولة الامارات عدد (59) حالة، ثم محافظة أبين بعدد (29) ومحافظة لحج بعدد (15) حالة وكذا محافظة شبوة بـ(13) حالة وحضرموت بـ(9) حالات

ثم جاء تنظيم القاعدة في المرتبة الثالثة من المرتكبين لحالات التصفية الجسدية بعدد (205) حالة تصفية لمعارضين له بدوافع معظمها (عقائدية)، موزعين على (7) محافظات يمنية، في مقدمتها محافظة حضرموت بواقع (84) حالة تصفية، تليها محافظة عدن بإجمالي (52) حالة، ثم محافظة أبين بعدد (28) حالة، تتبعها محافظتي البيضاء وشبوة، بعدد (14) حالة لكل منهما، ثم أعقبتهما محافظة لحج بـ(4) حالات تصفية جسدية

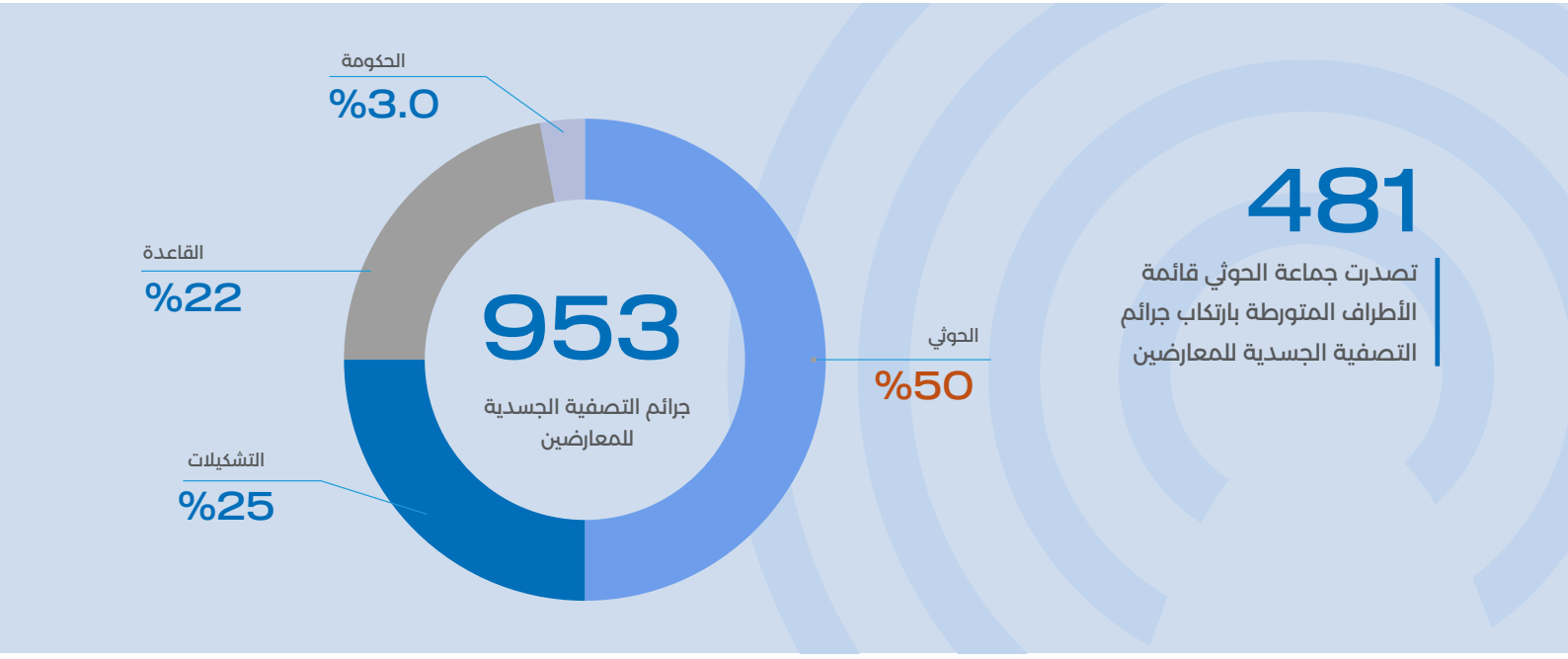

وجاءت الحكومة الشرعية في المرتبة الأخيرة لمرتكبي عمليات التصفيات الجسدية، حيث سجلت أدنى معدل للتصفيات الجسدية بحق معارضيها وخصومها والذي لم يتجاوز (29) حالة تصفية جسدية موزعة على (6) محافظات، في مقدمتها محافظة تعز بواقع (19) حالة تصفية ثم مأرب بعدد (6) حالات وتوزعت البقية على محافظات (أبين، عدن، شبوة، والحديدة) بحالة واحدة لكل منها.

التوزيع حسب نوع الضحايا:

استنادا لعمليتي تصنيف وتحليل دقيقتين لقاعدة بيانات الضحايا المتوفرة تبيّن أن المعارضين السياسيين من حزب الإصلاح على رأس قائمة المستهدفين من عمليات التصفيات الجسدية الموثقة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وذلك بواقع (164) حالة تصفية، يليهم أعضاء ونشطاء من حزب المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس الأسبق علي صالح) بعدد (163) حالة تصفية، ثم أعضاء في الحزب الاشتراكي اليمني بعدد (27) حالة، يليهم أعضاء في الحزب الناصري وحزب الرشاد السلفي بعدد (10) حالات لكل منهما.

وفي المحافظات الجنوبية تعرض أعضاء الحراك الجنوبي السلمي (المؤمن بدولة أقاليم فيدرالية) للنصيب الأكبر من حالات التصفيات الجسدية وذلك بواقع (72) حالة، تلاه الحراك الجنوبي المسلح، ذو التوجه الانفصالي، المعروف بـ (المجلس الانتقالي الجنوبي) بإجمالي (29) عملية تصفية، وفي المحافظات الشمالية تعرض مسلحون في جماعة الحوثي لنحو (44) حالة تصفية جسدية، يعتقد بأن معظمها تندرج في اطار ما يسمى بـ(صراع الأجنحة).

كما سجل فريق (رايتس رادار) عدد (73) عملية تصفية جسدية تعرض لها سجناء رأي، فضلا عن تصفية (48) أسير حرب معظمهم داخل سجون ومعتقلات جماعة الحوثي شمالا والمجلس الانتقالي جنوبا، إضافة إلى (71) حالة تصفية ارتكبت بحق مشائخ قبليون بدوافع إجتماعية و(36) تاجرا ومستثمراً بدوافع اقتصادية، و(30) رجل دين بدوافع سياسية.

وتوزعت باقي عمليات التصفيات الجسدية الموثقة على (13) طبيبا وأكاديميا و(11) إعلاميا وحقوقيا و(5) ضحايا تم تصفيتهم في المحافظات الجنوبية بناء على الهوية الشخصية، نتيجة لانتمائهم الجغرافي للمحافظات الشمالية، بينما ظلت (147) حالة تصفية جسدية عصية على التصنيف وجميع ضحاياها ينتمون للمؤسستين الأمنية والعسكرية ومعظم حوادثها ارتكبتها عناصر القاعدة.

164
حزب الإصلاح
على رأس قائمة المتضررين جراء التصفيات الجسدية

163
حزب المؤتمر الشعبي العام

72
الحراك الجنوبي السلمي
المؤمن بدولة أقاليم فيدرالية وفقا لمخرجات الحوار الوطني النصيب الأكبر من التصفيات الجسدية

73 سجناء رأي

48 أسير حرب

وتوزعت باقي عمليات التصفيات الجسدية الموثقة على (13) طبيبا وأكاديميا

التوزيع حسب طرق وأساليب التصفية الجسدية:

تعددت الأساليب والأدوات المستخدمة في تنفيذ عمليات التصفيات الجسدية للمعارضين السياسيين في اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

640

ابتداء من الرمي بالرصاص الحي سواء عبر (كلاشنكوف) أو مسدس كاتم الصوت وقد سجلت الرقم الأعلى، إذ تسببت بتصفية عدد (640) معارضا، موزعين على عدد (20) محافظة يمنية تتصدرها تعز ثم تليها عدن وأمانة العاصمة صنعاء.

148

وتأتي التصفية عبر عمليات التفجير المختلفة في المرتبة الثانية والتي حصدت أرواح (148) معارضا، موزعين على (16) محافظة تتقدمها عدن ثم أبين وحضرموت وصعدة

92

وتتبعها أدوات التعذيب المفضي للموت إذ ذهب ضحيتها (92) معارضا معظمهم في العاصمة صنعاء وعدن،

ثم تعقبها الذبح بالسكاكين على خطى (داعش) التي صفت (36) معارضا يمنيا أغلبهم في حضرموت.

13

بينما أنفرد الحوثيون بتصفية (13) معارضا يمنيا عبر استخدامهم دروعا بشرية أمام ضربات طائرات التحالف العربي في محافظتي (ذمار، تعز) تحديدا، أضف إلى ذلك تصفية (13) معارضا أخرين بالموت شنقا، أغلبهم في ذات المحافظتين، ثم عمليات الدهس والحوادث المرورية المدبرة التي أزهقت أرواح (8) معارضين في (عدن، إب، المحويت، شبوة)، و(3) تصفيات بالسم في إب وذمار.

جدول يبين التوزيع الجغرافي لضحايا التصفيات الجسدية حسب الجهات المتسببة

المحافظة	الحوثي	التشكيلات	القاعدة	الشرعية	الإجمالي
عدن	4	108	52	1	165
تعز	35	59	0	19	113
حضرموت	0	9	84	0	93
الأمانة	82	0	0	0	82
أبين	1	29	28	1	59
إب	57	0	0	0	57
البيضاء	42	0	14	0	56
ذمار	53	0	0	0	53
الضالع	26	5	9	0	40
عمران	39	0	0	0	39
شبوة	2	13	14	1	30
الحديدة	28	0	0	1	29
صنعاء	28	0	0	0	28
لحج	8	15	4	0	27
حجة	25	0	0	0	25
صعدة	25	0	0	0	25
المحويت	11	0	0	0	11
الجوف	9	0	0	0	9
مأرب	2	0	0	6	8
ريمة	4	0	0	0	4
الإجمالي	**481**	**238**	**205**	**29**	**953**

RIGHTS RADAR

الواقع السياسي في ظل الحرب

منذ إعلان جماعة الحوثي تمرّدها على الدولة، وبعد خوض ستة حروب سابقة معها، امتدت بين (كانون الثاني/يناير 2002-شباط/فبراير 0102) كان هدف الحركة الحوثية واضحا، إذ يتركز في اجتثاث (النظام الجمهوري) وتجريف كل ما ترتب عليه من تعددية سياسية ونهج ديمقراطي، تمهيدا لاستعادة الحكم الإمامي، القائم على معتقدهم بأحقية سلالتهم بالحكم وفقا لنظرية (الحق الإلهي) في السلطة

وقد أجاد الحوثيون توظيف الخلافات والصراعات بين خصومهم لما يخدم مصالحهم وظهر ذلك جليا عقب اندلاع أحداث ثورة شباط/فبراير 2011 المطالبة بإسقاط نظام (صالح) ثم فتحت في الوقت ذاته قنوات اتصال مع صالح والتي استخدمها لاحقا أداة انتقام لنظامه من القوى السياسية المعارضة التي تزعمت المطالبة بإسقاطه، ابتداء من حزب الإصلاح وانتهاء ببقية القوى السياسية، وذلك مقابل تحقيق بعض المكاسب والتي كان أولها تسلم جماعة الحوثي مفاتيح مدينة صعدة منتصف أذار/مارس 2011.

وبعد خروج صالح من الحكم مطلع 2012 طبقا للمبادرة الخليجية، انتهز الحوثيون الفرصة لمزاولة نشاطاتهم علنيا في عموم اليمن مع التركيز على العاصمة صنعاء، واستقطاب القوى السياسية والقبلية وبعض القيادات والعناصر المؤثرة، وحتى المعارضين لهم، فضلا عن تنصيب نفسها خصما عقائديا وسياسيا لحزب الإصلاح وحلفائه.

وخلال الفترة (تشرين الأول/أكتوبر 2011- تموز/يوليو 2014) عمل بعض مشائخ قبائل (حاشد) و(بكيل) الموالين لجماعة الحوثي على تمهيد الطريق أمامها ابتداء من محافظة الجوف ومنطقة دماج بمحافظة صعدة، مرورا بمناطق العصيمات وحوث، ووصولا إلى مدينة عمران مركز المحافظة، بدافع الانتقام من عائلة شيخ مشائخ حاشد عبدالله بن حسين الأحمر وحزب الإصلاح.

وفور سقوط مدينة عمران في مساء الثلاثاء 8 تموز/يوليو 2014 ارتكبت جماعة الحوثي أكبر عمليات (تصفية جسدية) هناك، أبرزها بحق قائد اللواء 310 مدرع العميد/حميد القشيبي، الذي تم تصفيته بعد أسره اثناء سيطرتهم العسكرية على محافظة عمران.

وفيما كان الرئيس عبدربه منصور هادي، ومعه باقي القوى السياسية يعملون عبر (مؤتمر الحوار الوطني) من أجل حلحلة قضايا اليمن المستعصية وأزماتها المزمنة والتأسيس لدولة مدنية تتسع للجميع، كانت جماعة الحوثي تسعى بجهد أكبر للسيطرة على العاصمة صنعاء وإعادة البلاد للمربع الأول والاحتكام للعنف بدلاً عن الاطار السلمي

وفي صبيحة الأحد 21 أيلول/سبتمبر 2014 استفاق سكان العاصمة صنعاء ومعهم كافة اليمنين على واقع سياسي وعسكري مغاير تماما، إثر اجتياح مسلحو جماعة الحوثي للعاصمة صنعاء وإحكام سيطرتهم على كافة مؤسسات الدولة فيها، واختفاء كافة المظاهر التي تجسد حضور الدولة حتى على مستوى أفراد الأمن والشرطة المنتشرين في تقاطعات شوارع العاصمة الذين حل مكانهم مسلحون حوثيون بزي مدني

ومنذ الوهلة الأولى لسقوط العاصمة صنعاء بقبضتهم، عمد الحوثيون إلى تجريف العملية السياسية، وكل شيء له علاقة بالنظام الجمهوري القائم على التعددية السياسية والنهج الديمقراطي، تمهيدا لاستعادة نظام الإمامة، فقاموا منذ اللحظات الأولى بالاستيلاء على جميع مؤسسات الدولة، بالإضافة الى استيلائهم على (33) مقرا حزبيا، و(18) وسيلة إعلامية عامة وأهلية معارضة لهم، فضلا عن اعتقالهم نحو (256) معارضا سياسيا. وواصل المسلحون الحوثيون تمددهم صوب باقي محافظات اليمن ابتداء من محافظات الحديدة، ذمار، إب، والبيضاء وانتهاء بمحافظتي عدن وتعز.

وفي 20 كانون الثاني/يناير 2015 قامت جماعة الحوثي بعملية انقلاب رسمي على الشرعية الدستورية بالاستيلاء على القصرين (الرئاسي) و(الجمهوري) وباقي معسكرات الدولة في العاصمة صنعاء ثم تطويق منزل الرئيس هادي ووضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله بصنعاء، بعد إجباره على تقديم الاستقالة وكذلك حكومة الكفاءات برئاسة خالد بحاح، كما فعلت قبلها في حكومة محمد سالم باسندوة

وفي مساء الجمعة 6 شباط/فبراير 2015 أصدرت جماعة الحوثي (إعلانا دستوريا) مكملا لانقلابها على الشرعية الدستورية، يقضي بحل مجلس النواب (البرلمان)، وتشكيل مجلس رئاسي يضم (5) أعضاء يتولوا إدارة الفترة الانتقالية المحددة بعامين، فكان ذلك بمثابة إجهاض مرحلة انتقالية كان البلد قد بدأ السير فيها نحو تصفير الأزمات وبناء (يمن جديد).

في يوم الجمعة 20 شباط/فبراير 2015 غادر الرئيس هادي منزله سرّا في صنعاء مع ثلاثة مرافقين فقط على متن سيارة عادية ثم واصل السير متخفيا عبر طرق غير معبدة مستبدلا عدة سيارات حتى وصل اليوم التالي إلى قصر المعاشيق في عدن التي أعلنها عاصمة مؤقتة عقب تراجعه عن استقالته وتأكيد شرعيته.

ابتداء من الأحد 15آذار/مارس 2015 واصلت جماعة الحوثي حشد قواتها إلى مدينة تعز وأطراف محافظتي الضالع والبيضاء استعدادا لاجتياح العاصمة المؤقتة عدن وباقي المحافظات الجنوبية، بالتزامن مع زحفها صوب محافظتي مأرب والجوف في طريق استكمال سيطرتها على ما تبقى من شمال وشرقي البلاد.

وفي يوم الخميس19آذار/مارس 2015 شنت طائرة حربية تابعة للحوثي أول غارة جوية على قصر المعاشيق في محاولة لتصفية الرئيس هادي جسديا

داخل مقر إقامته، وتزامن ذلك مع اندلاع مواجهات عنيفة بين مؤيدين لهادي وقوات أمن خاصة موالية للحوثي كانت قد أوعزت لها إعلان العصيان والتحرك صوب مطار عدن الدولي لمنع مغادرة الرئيس البلاد.

وفي يوم الأربعاء 25 مارآذار/س 2015 وفي طريق زحفها صوب العاصمة المؤقتة عدن سيطرت جماعة الحوثي على محافظة الضالع كاملة ومرورا بمحافظة لحج وقاعدة العند الجوية قبل أن تتوزع على اتجاهين الأول صوب منفذ باب المندب ومنه إلى ميناء المخا والثاني واصل طريقه نحو العاصمة عدن ليستكمل سيطرته عليها مع محافظتي أبين وشبوة في غضون ثلاثة أيام

كان اليمن بلدا موحدا يحتكم لنظام جمهوري واحد والآن بات يتنازع حكمه ثلاثة أطراف هم (الحكومة الشرعية) المعترف بها دوليا ويمثلها حاليا مجلس رئاسي يضم ثمانية أعضاء يقودهم رشاد محمد العليمي، ثم جماعة الحوثي التي تسيطر على معظم محافظات الشمال، بالإضافة الى تشكيلات مسلحة خارج إطار الحكومة الشرعية جنوبا وغربا، مدعومة من الإمارات العربية المتحدة

ويحظى كل طرف منها بمؤيدين ومعارضين في الشارع اليمني تتفاوت أعدادهم ونسبهم حسب نطاق السيطرة الجغرافية وكثافتها السكانية، ثم طبيعة نظام الحكم المتبع فيها وحجم الهامش المتاح للحريات والديمقراطية والتعددية السياسية، بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي والنقد البناء لأداء وممارسات السلطات القائمة، سواء كانت شرعية أو سلطة أمر واقع

وفي خضم الصراع المحتدم بين الأطراف الثلاثة والاستخدام المفرط للقوة بدلا عن الاحتكام لصناديق الاقتراع كوسيلة سلمية وقانونية لإضفاء الطابع الشرعي، تضيق كل يوم دائرة المعارضة السياسية في اليمن الممزق بفعل الحرب ومعها تتصاعد وتيرة العنف السياسي الممنهج، وتتضاعف حالات التصفية الجسدية للمعارضين السياسيين.

وخلال عقد كامل من الحرب الدائرة في اليمن واصلت عجلة الموت الخفية ممثلة بـ(التصفية الجسدية) في حصد أرواح المئات من المعارضين والمختلفين سياسيا ودينيا وأيديولوجيا وطائفيا مع أطراف النزاع، وذلك عبر تصفيتهم جسديا إما بالقتل المباشر، أو عبر استغلال القضاء ونصب محاكمات صورية تنتهي بصدور أحكام إعدام سياسية.

وتصنف تلك الإعدامات والتصفيات الجسدية ضمن عمليات القتل العمدي التي ترتكب خارج إطار القانون، وطالت معارضين (مدنيين) فور اختطافهم أو بعد حجز حرياتهم وإخفائهم قسريا وتعذيبهم، بتهم ملفقة، أو بسبب الانتماء السياسي، في بلد يفترض أنه محكوم بنظام جمهوري قائم على التعددية السياسية والنهج الديمقراطي كطريق مشروع للوصول إلى الحكم.

وبقدر حالتي الخوف والقلق الذي قذفه هذا السلوك والتصرف غير القانوني بين أوساط اليمنيين الذين تخلى معظمهم - مكرهين - عن أبسط حقوقهم المكفولة دستورا وقانونا بما فيها حق تكوين أنفسهم والتعبير عن آراءهم وخياراتهم السياسية، بل وآثروا اعتزال أي أنشطة معارضة ومناوئة لسياسات القمع والتجويع حفاظا على سلامة أرواحهم.

وتكشف هذه الممارسة القمعية الستار عن المراحل الأولى لتشكيل أنظمة حكم مستبدة في البلاد قد تدمج مستقبلا حال الوصول إلى أي تسوية سياسية قادمة ضمن نظام حكم موحد أكثر طغيانا من سابقيه وقائم على ثنائية الإلقاء بالتهم الملفقة جزافا لكل معارض أو مخالف كذريعة للخلاص منهم، ثم المبالغة بإنزال العقوبة التي تؤدي في نهاية المطاف الى تصفية المعارض أو الخصم جسديا، دون منحه الحق في الدفاع عن نفسه.

RIGHTS RADAR

الحرب وأبرز محطات الصراع

شكل سقوط العاصمة صنعاء بيد جماعة الحوثي، بتاريخ 21 سبتمبر/أيلول 2014 أكبر انتكاسة للعمليتين (السياسية) و(الديمقراطية) اللتين أخذتا في التلاشي تدريجيا على ضوء التغيرات المفروضة ابتداء من الحكم بالحديد والنار لتكريس سياسة التسلط والهيمنة ثم المبالغة في التعنيف السياسي كأداة لإسكات أي أصوات معارضة أو آراء مخالفة

انتقل بعدها الحوثيون من سياسة الرفض التي تعاملوا بها مع معظم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى سياسة الفرض بالقوة ففرضوا على السلطة الانتقالية والقوى السياسية اليمنية (اتفاق السلم والشراكة) برعاية الأمم المتحدة، كي يجعلوا منها بطاقة اعتراض لأي خطوات تقدمية على طريق تنفيذ مخرجات وثيقة مؤتمر الحوار الوطني بل وتعطيل العملية السياسية برمتها

الصراع بين الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة الحوثي المسلحة

في 15 كانون الثاني/يناير 2015 ومع آخر خطوة قامت بها سلطة الرئيس هادي الانتقالية على طريق محاولة استكمال مسار العملية السياسية في اليمن والمتمثلة باحتفائية تسليم مسودة الدستور الجديد إلى الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار، جاء اعتراض الحوثيين حينها بحجة أن الهيئة لم يعاد تشكيلها بعد وفقا للبندين (9، 10) من اتفاق السلم والشراكة

وقام الحوثيون حينها بتنفيذ حزمة من الإجراءات ضد السلطة وصلت حد الضغط على رئيس الجمهورية وحكومته لتمرير قرارات تعيين مخالفة تصعد بعض قياداتهم الحوثية إلى مناصب عليا أمنية وعسكرية هامة تشرعن للانقلاب على السلطة الشرعية لضمان تحكمهم بمراكز اتخاذ القرار، فكانت الاستقالة هي السبيل الوحيد أمام هادي وحكومته للتملص من أكبر عملية ابتزاز سياسي.

ولم يكن ذلك كافيا من وجهة نظر الحوثي الذي فرض حصاراً مسلحاً على منزل الرئيس هادي الكائن بشارع الستين الغربي في العاصمة صنعاء وعلى القصر الجمهوري وسط منطقة التحرير التي تتخذ منه الحكومة مقرا لها، ووضعا الجميع تحت الإقامة الجبرية، لولا أن الأول أستطاع الهروب متخفيا من العاصمة صنعاء والوصول إلى محافظة عدن ليُفشِل بذلك خطط المتمردين الحوثيين.

وأعلنت جماعة الحوثي حينها عن تهديد هادي، بمطاردته إلى عدن وعندها لم يكون أمامه هو وأركان نظامه سوى الهروب الى دول الجوار برا أو بحرا، وفعلا بدأ تحالف (الحوثي - صالح) حشد قواتهم الى مداخل المحافظات الجنوبية استعدادا لاجتياحها بالتزامن مع تمرد بعض القوات الأمنية الموالية للرئيس السابق صالح داخل محافظة عدن وتحليق جوي لطيرانهم الحربي فوق قصر المعاشيق الرئاسي

التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن

بعد أن ضيّق الحوثيون الخناق على آخر معاقله، غادر الرئيس هادي العاصمة المؤقتة عدن عقب وصول المعارك إلى مشارفها، متجها برا صوب سلطنة عمان ومنها نحو العاصمة السعودية الرياض التي وصلها ظهر الأربعاء 25 آذار/ مارس 2015.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم الخميس 26 آذار/مارس 2015 أعلنت الرياض عن انطلاق عملياتها العسكرية (عاصفة الحزم) ضمن تحالف عسكري لاستعادة الشرعية اليمنية ضم (10) دول عربية وإسلامية بقيادة السعودية

اتخذت جماعة الحوثي من مباركة بعض القوى السياسية اليمنية لهذه الخطوة السعودية أو حتى الصمت إزاءها، ذريعة لمناصبتها العداء والتنكيل بقياداتها ورموزها وحتى قواعدها بتُهم ملفقة، بينها تأييد ما تسميه (العدوان الخارجي)، إضافة إلى الخيانة والعمالة إما عبر التخابر لصالح دول التحالف أو رفع إحداثيات أو الدفع بمجندين للقتال في صفوف الحكومة الشرعية.

الصراع بين جماعة الحوثي وحزب الإصلاح

وزادت حدة الصراع بين جماعة الحوثي المسلحة وحزب الإصلاح اليمني عقب إصدار الأخير بيان تأييد لتدخل قوات تحالف استعادة الشرعية، مما دفع جماعة الحوثي إلى إعلان حل الحزب بتأريخ 4 نيسان/إبريل 2015 ثم شن حملات اختطاف طالت المئات من كوادره ووضع بعضهم تحت الإقامة الجبرية بينهم القيادي البارز في الحزب محمد قحطان، الذي لا يزال مصيره مجهولا حتى اللحظة.

كما شرعت جماعة الحوثي في تأميم كافة الأصول الثابتة لحزب الإصلاح واستثماراته، ثم باشرت عبر ما يسمى (الحارس القضائي) الحوثي الحجز على أملاك معظم قياداته وكوادره الذين غادروا صنعاء وباقي مناطق سيطرتها مع عرض بعضها للبيع بالمزاد العلني، ثم وصل الأمر حد تجميد أرصدت وحسابات أعضاء عاديين في الحزب لدى البنوك والمصارف العامة والخاصة.

وتعرضت بعض قيادات حزب الإصلاح خلال السنوات الثلاث الأولى من تدخل قوات التحالف العربي للتصفية الجسدية داخل سجون جماعة الحوثي إما عبر التعذيب الجسدي المفضي إلى الموت أو استخدامهم دروعا بشرية أمام الضربات الجوية لبعض مخازن الأسلحة أو أماكن الاحتجاز التي حولتها جماعة الحوثي لثكنات عسكرية، بينهم القيادي (أمين الرجوي) في محافظة ذمار

الصراع بين شمال اليمن وجنوبه

في المقابل عمل الاجتياح المسلح للمحافظات الجنوبية من قبل جماعة الحوثي، على عودة الصراع السياسي والعسكري مجددا بين شطري اليمن، وارتفعت معه سقف المطالب عند معظم الجنوبين، الذين كانوا يتطلعون لقدر أكبر من الاستقلالية ضمن دولة يمنية موحدة، إلى المطالبة بحق تقرير المصير وإحلال دولة اليمن الجنوبية المستقلة والعودة لما كانت عليه الأوضاع قبل الوحدة المعلنة عام 1990.

استمر الصراع الحكومي-الحوثي حتى بعد انتهاء عملية (السهم الذهبي) وهي معركة برية خاطفة انطلقت يوم الثلاثاء 14 تموز/يوليو 2015 بقيادة قوات الشرعية والمقاومة الجنوبية ومشاركة سعودية وإماراتية وإسناد طيران التحالف العربي، وتمكنت خلال أقل من أسبوع من تحرير العاصمة الحكومية المؤقتة عدن وأجزاء واسعة من محافظات لحج، أبين، والضالع وطرد مسلحي جماعة الحوثي منها، إلى حدود المحافظات الشمالية

وتجسدت الانتهاكات الحقوقية جليا، التي ارتكبتها جماعة الحوثي عبر عمليات التصفيات الجسدية بحق أسرى ومختطفين جنوبيين اقتادتهم معها فور انسحابها من محافظة عدن، والتي ولّدت في المقابل موجة عنف مضادة من قبل قوى الحراك الجنوبي ضد أبناء الشمال المتواجدين هناك وصلت حد التهجير القسري والتصفية الجسدية أيضا بناء على الهوية

الصراع بين فصائل المقاومة الجنوبية

بعد تحرير المحافظات الجنوبية اليمنية انحرفت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة عن مسار الهدف المعلن للتحالف العربي الذي تشكل لغرض إنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة سلطات الدولة، وبعقلية المحتل بدأت الامارات بفرض هيمنتها الخاصة انطلاقاً من محافظة عدن، التي تعاملت معها كحصة خاصة من الكعكة اليمنية.

وعمدت دولة الإمارات إلى إذكاء الصراع بين أطراف المقاومة الجنوبية، وشركاء التحرير في العاصمة المؤقتة عدن وباقي المحافظات الجنوبية كجزء من خطة ممنهجة انتهجتها لحرف الأنظار عن أجندتها الحقيقية التي أوكلت مهمة تنفيذها لفصيل الحراك الانفصالي والتيار السلفي، ودعمهم ماديا وبخبرات أمنية وعسكرية إماراتية ومرتزقة أجانب.

وبعد مرور نحو نصف شهر فقط على طرد الحوثيين من عدن انطلقت موجة عنف بين رفقاء التحرير، وكشفت المعطيات لاحقا أنها كانت ضمن المخطط الإماراتي للسيطرة على محافظة عدن، حيث بدأت بسلسلة اغتيالات وتصفيات جسدية طالت العديد من قيادات فصائل الحراك الجنوبي السلمي المؤيد للحكومة الشرعية، ثم تطور الأمر ليأخذ بُعدا مناطقيا استنادا لآخر خارطة صراع تأريخي شهدته المحافظات الجنوبية اليمنية.

ومع حلول العام 2016 تضاعفت عمليات التصفيات الجسدية في العاصمة المؤقتة عدن تزامنا مع اتساع دائرة الاستهداف لتصل إلى القوى السياسية والشخصيات العسكرية والدينية والوطنية الجنوبية المؤثرة، المتوقع رفضها للسياسات الإماراتية في اليمن ولأي خطوات أو تحركات قد تستهدف اليمن ووحدة أراضيه، وكان في مقدمة المستهدفين من عمليات الاغتيال والتصفيات الجسدية في محافظة عدن قيادات وكوادر حزب الإصلاح ثم خطباء وأئمة مساجد تابعين للحزب وبعض من رموز التيار السلفي المعتدل

صراع بين الحكومة اليمنية ودولة الإمارات

في آذار/مارس 2016 وبعد نصف عام تقريبا على تحرير المحافظات الجنوبية بدأ الصراع يأخذ منحى آخر أكثر حدة وعمقا، وذلك عقب تشكيل (الحزام الأمني)، كقوات تابعة شكليا لوزارة الداخلية في الحكومة الشرعية، بينما هي مرتبطة واقعيا بدولة الإمارات العربية المتحدة التي تمدها بالدعم المادي والمعنوي، وتستخدمها بالوكالة لتحقيق مصالحها، وضمت حينها 15 الف فردا

جاء ذلك في ظل حالة فراغ أمني كبير وصراع محتدم بين مؤيدي ومعارضي الشرعية وسباق إماراتي لبسط نفوذها في الجنوب، وغيرها من الإخفاقات التي مهدت الطريق أمام أبو ظبي لتشكيل المزيد من تلك القوات واستخدامها أذرعا تعمل بالوكالة لتحقيق المطامع الإماراتية في جنوب اليمن وحماية مصالحها

كانت الحصيلة خلال الفترة بين (آذار/مارس 2016- كانون الثاني/يناير 2017) تجهيز 54 لواء عسكريا وأمنيا قوامها في حدود 150 ألف جندي وضابط، موزعين على 8 تشكيلات مسلحة كما هو مبين في الجدول أدناه، وتحت ذرائع عديدة، تنوعت بين تأمين عدن ومحيطها ثم الحرب ضد الإرهاب وتأمين منشآت النفط في محافظتي حضرموت وشبوة، إضافة إلى تحرير الساحل الغربي ومدينة الحديدة.

وضمّت تلك التشكيلات خليط غريب، جمع بين أتباع الحراك الجنوبي الانفصالي، والتيار السلفي المتشدد ومخلفات الصراعات السياسية والمناطقية الجنوبية التي تعود إلى ما قبل قيام دولة الوحدة، إضافة الى منتسبي الحرس الجمهوري والقوات الخاصة الموالية للرئيس السابق علي صالح، القادمة من الشمال

جدول يبين التشكيلات التي تعمل خارج سيطرة الحكومة الشرعية في المناطق المحررة

التسمية	الألوية	القوام	المسؤول	مكان الانتشار
الحزام الأمني	4	33000	محسن الوالي	عدن، لحج، أبين، الضالع
مكافحة الإرهاب	1	6000	يسران المقطري	العاصمة عدن
النخبة الشبوانية	7	15000	محمد البوحر	محافظة شبوة
النخبة الحضرمية	4	30000	فائز التميمي	(المكلا، الساحل)
ألوية العمالقة	20	32000	أبو زرعه المحرمي	الساحل الغربي
المقاومة الوطنية	17	32000	طارق صالح	الساحل الغربي
كتائب أبو العباس	1	4000	عادل عبده فارع	تعز
الإجمالي	54	152000	مائة وإثنين وخمسون ألف جندي وضابط وقائد	

وعلى مدى عامين مارست بعض هذه التشكيلات المهام الموكلة إليها من الإمارات، تحت مظلة الدولة وتحديدا في محافظات عدن، شبوة، وحضرموت واتهمت بارتكاب جرائم وانتهاكات تنوعت بين مداهمات منازل ومقار حكومية وحزبية واعتقالات وتصفيات جسدية طالت بعض الخصوم والمعارضين السياسيين للسياسات الإماراتية وحتى رجالات الدولة.

ترتب على ذلك خروج الرئيس هادي عن صمته ورفع الغطاء القانوني عن تلك التشكيلات التي قال إنها لا تتبع الدولة وتتلقى توجيهاتها من دولة الإمارات وبعض أذرعها في الجنوب بينهم محافظ عدن الأسبق عيدروس الزبيدي ووزير الدولة الأسبق هاني بن بريك، اللذان أقالهما من منصبيهما في 27 نيسان/أبريل 2017 مع إحالة الأخير للتحقيق، الأمر الذي آثار انزعاج أبو ظبي. للتحقيق، الأمر الذي آثار انزعاج (أبو ظبي)

انقلاب ثاني على الحكومة الشرعية في الجنوب

الخميس 11 مايو 2017 فاجأت الإمارات (هادي) وشرعيته بما لم يكن في الحسبان عبر إشهار (المجلس الانتقالي الجنوبي) على غرار المجلس السياسي الأعلى للانقلابيين بالشمال، وتعيين (الزبيدي) أكبر أذرعها رئيسا له، بل ووضع كل التشكيلات العسكرية التابعة لها، تحت إدارة المجلس وتسخير كل إمكاناتها لخدمة أهدافه وتنفيذ خططه وتوجيهاته

أدرك الرئيس هادي وحكومته، ولو في وقت متأخر أن ثمة مشروعاً موازياً يهدف إلى تقويض الدولة، وتعطيل وظيفة (عدن) الجيوسياسية كعاصمة مؤقتة لليمن، فضلا عن عرقلة تحولها إلى مقر دائم للحكومة الشرعية ونقطة انطلاق عملياتية ولوجستية لقوات الجيش والأمن المنضويتين تحت إطار قيادتين موحدتين تتمثلا في وزارتي الدفاع والداخلية

وفي بيان صادر عن الرئاسة أعتبر (هادي) تلك الخطوة انقلابا لا يختلف مطلقا عن انقلاب (الحوثي) شمالا، كونه خارج إطار الشرعية والثوابت الوطنية والمرجعيات الثلاث المتفق عليها ممثلة في (قرار مجلس الأمن رقم 2216، المبادرة الخليجية، مخرجات الحوار الوطني) ووصفه بالخطر الذي يتهدد مستقبل اليمن ووحدة أراضيه ونسيجه الاجتماعي.

بعد عام واحد على إعلان تأسيسه وبدعم مالي وعسكري ولوجستي من دولة

انقلاب ثاني على الشرعية في الجنوب

الخميس 11 آيار/مايو 2017 فاجأت الإمارات العربية المتحدة الرئيس هادي وشرعيته بما لم يكن في الحسبان عبر إشهار (المجلس الانتقالي الجنوبي) على غرار المجلس السياسي الأعلى للانقلابيين الحوثيين بالشمال، وتعيين عيدروس الزبيدي، أكبر أذرعها رئيسا له، بل ووضع كافة التشكيلات المسلحة التابعة لها، تحت إدارة المجلس الانتقالي وتسخير إمكاناتها المادية والعسكرية لخدمة أهدافه وتنفيذ خططه وتوجيهاته

وأدرك الرئيس هادي وحكومته، ولو في وقت متأخر أن ثمة مشروعاً موازياً يهدف إلى تقويض الدولة، وتعطيل وظيفة مدينة عدن الجيوسياسية كعاصمة مؤقتة لليمن، فضلا عن عرقلة تحولها إلى مقر دائم للحكومة الشرعية ونقطة انطلاق عملياتية ولوجستية لقوات الجيش والأمن المنضويتين تحت إطار قيادتين موحدتين تتمثلا في وزارتي الدفاع والداخلية.

وفي بيان صادر عن الرئاسة اليمنية أعتبر الرئيس هادي تلك الخطوة انقلابا لا يختلف مطلقا عن انقلاب الحوثي في الشمال، كونه خارج إطار الشرعية والثوابت الوطنية والمرجعيات الثلاث المتفق عليها ووصفه بالخطر الذي يتهدد مستقبل اليمن ووحدة أراضيه ونسيجه الاجتماعي

وبعد عام على إعلان تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، بدعم مالي وعسكري ولوجستي من دولة الإمارات، بسط المجلس الانتقالي نفوذه على جميع مؤسسات وهيئات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن وأصبح الحاكم الفعلي لها، بينما ظل تواجد الحكومة الشرعية فيها شكليا، ثم الدخول في مرحلة جديدة من الصراع الذي بدا دمويا عقب مواجهات متقطعة بين تشكيلات المجلس الانتقالي وقوات الشرعية.

وفي يوم السبت 10 آب/أغسطس 2019 شهدت العاصمة المؤقتة عدن انقلابا ثانيا على الشرعية الدستورية في اليمن، بعد مواجهات دامية بين الجيش الوطني التابع للشرعية و التشكيلات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي المدعوم بكامل الإمكانيات من دولة الإمارات والتي انتهت ببسط الأخيرة نفوذها على العاصمة عدن وطرد الحكومة الشرعية منها والقوات التابعة لها

وعلى خطى انقلابيي الشمال مضى انقلابيو الجنوب في مواصلة تصفية معارضيهم وخصومهم جسديا إما من خلال عمليات القتل المباشر أو عبر استغلالهم مؤسسات القضاء ونصب محاكمات صورية تنتهي بالإعدام، وذلك على غرار ما حدث مع الصحفي أحمد ماهر، الذي خضع لمحاكمة سياسية تفتقر لأدنى مستوى من النزاهة والعدالة انتهت بإصدار حكم بالإعدام بحقه، ولكن محكمة الاستئناف برأته من كافة التهم الموجهة ضده، بعد ان قضى نحو سنتين في الاعتقال.

الصراع بين شركاء الانقلاب في الشمال

بعد تنحيته عن السلطة مطلع 2012 بدأ الرئيس الراحل علي صالح التنسيق والتعاون مع الحوثيين في حربهم ضد الحكومة الشرعية وباقي القوى السياسية والوطنية المساندة لها، وذلك عبر تحالف بدأ سريا بدافع الانتقام من قوى الثورة التي خرجت للمطالبة برحيله، ثم أعلن هذا التحالف رسميا في 30 آذار/مارس 2015 واستمر قرابة ثلاثة أعوام مليئة بالإقصاء والإلغاء والتهميش لـ(صالح) وأتباعه من قبل الحوثيين

وفي يوم الثلاثاء 28 كانون الثاني/نوفمبر 2017، أعلن صالح فض تحالفه وشراكته مع الحوثيين وأبدا استعداده للتفاوض مع التحالف العربي بقيادة السعودية، ثم وجه خطابا مسجلا بُث لاحقا، دعا فيه حزبه وأنصاره ومؤيديه إلى التمرد على الانقلاب الحوثي والدفاع عن النظام الجمهوري والوحدة اليمنية ومكتسبات ثورتي 26 أيلول/سبتمبر و 14 تشرين الأول/أكتوبر. بعدها شن الحوثيون حملات تشويه بالرئيس الراحل صالح واتهموه بالخيانة والعمالة عبر فتح خطوط تواصل مع من قالوا عنها دول (العدوان) ومرتزقتها وذلك بالتزامن مع تحشيدات عسكرية وقبلية للطرفين إلى صنعاء أعقبها اشتباكات عنيفة لم تتجاوز ثلاثة أيام وانتهت بوصول قوات الحوثي إلى محيط منزل صالح بالعاصمة صنعاء وتطويقه من كافة الإتجاهات

وفي يوم الاثنين 4 كانون الأول/ديسمبر 2017 قام الحوثيون بنشر مقطع فيديو لمجموعة من مقاتليهم يحملون جثة صالح بعد إصابته بطلقات نارية نافذة في الرأس مع وجود آثار دماء على قميصه، وذلك بالتزامن مع تصريحات لقيادات في حزبه (المؤتمر الشعبي العام) تتهم الحوثي بتصفيته مع رفيقه القيادي في الحزب عارف الزوكا والتمثيل بجثتيهما

وبغض النظر عن مكان وطريقة مقتل صالح المختلف حولها، فإن قتل معارض سياسي خارج نطاق القانون تعد انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، والتعامل بعنف ووحشية مفرطة واستخدام أسلحة وأدوات قتل لتسوية خلاف سياسي والنشر الإعلامي لجثة مناوئ سياسي بطريقة غير إنسانية امر غير مقبول عُرفا وقانوناَ

تشكيل مجلس قيادة رئاسي بالرياض

وفي يوم الخميس 7 نيسان/أبريل 2022 أعلن عن قرار جمهوري صادر من رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بإنشاء (مجلس القيادة الرئاسي) مكون من 8 أعضاء، تنازل الرئيس بموجبه عن كامل صلاحياته الرئاسية وصلاحيات نائبه لصالح مجلس القيادة الرئاسي، الذي أوكلت اليه مهام «إدارة اليمن سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا خلال المرحلة الانتقالية»

وشكل المجلس برئاسة رشاد محمد العليمي وسبعة أعضاء بدرجة نائب رئيس، وهم سلطان العرادة، محافظ مأرب، طارق صالح، قائد قوات حراس الجمهورية، عبدالرحمن أبو زرعة، قائداً قوات العمالقة، عبدالله العليمي، مدير مكتب رئاسة الجمهورية سابقا، عثمان مجلي، وزير سابق للدولة، عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي، وفرج البحسني، قائد سابق للمنطقة العسكرية الثانية.

RIGHTS RADAR

الأطراف الأكثر فتكا بمعارضيهم

جماعة الحوثي

انتشر خطاب الترهيب عبر وسائل إعلام جماعة الحوثي ضد كل معارض أو ناقد لممارساتها وسلوكياتها الخاطئة داخل مناطق سيطرتها منذ انقلابها على الشرعية الدستورية مطلع 2015، ثم تحول إلى اتهامات بالخيانة والتخابر مع دول العدوان (التحالف العربي) عقب إطلاقها أولى عملياتها العسكرية المتمثلة بـ (عاصفة الحزم) واستمر بعد (عاصفة الأمل) ولا زال قائما حتى اللحظة.

وبعد هيمنة جماعة الحوثي على جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خيّم جو امنى شديد الفتك بأتباع الأطراف المختلفة معها سياسيا وفكريا وعقائديا، وساد خطاب التحريض على العنف والكراهية كافة أدبيات جماعة الحوثي ووسائل إعلامها المرئي والمسموع والمقروء، بناء على أسس ومعايير مذهبية وطائفية ومناطقية

تصفية الخصوم المختطفون باستخدامهم دروعاً بشرية

من بين ضحايا التصفيات الجسدية للمعارضين السياسيين، رئيس الدائرة السياسية لحزب الإصلاح بمحافظة إب وعضو مجلس الشورى بالحزب، أمين ناجي الرجوي وهو أب لسبعة أبناء، شغل عدة مناصب في المجال التربوي، وأحد أبرز وجهاء محافظة إب.

فبعد نصف عام تقريبا من التمرد الحوثي في العاصمة صنعاء اجتاح مسلحو جماعة الحوثي محافظة إب وفرضوا سيطرتهم الكاملة عليها

وفي يوم الجمعة 3 نيسان/إبريل 2015، تلقى أمين الرجوي اتصالا هاتفيا من القيادي الحوثي بالمحافظة فضل المطاع وطلب منه الحضور إلى إدارة الأمن للتشاور حول قضية مهمة تستدعي حضوره، فاتصل بمدير شرطة إب العقيد محمد عبدالجليل الشامي مستفسرا فأكد له نفس الطلب.

ووفقا لمصادر مقربة منه، حاول الرجوي الاعتذار بحجة أن لديه ضيوف، لكن إلحاح المتصل به دفعه لالتماس العذر من ضيوفه ثم غادر منزله بعد العصر بمعية نجله ومرافقه الشخصي، وفور وصوله اتصل بالمطاع، وأخبره الأخير أنه ينتظره بمبنى البحث الجنائي المجاور لإدارة الأمن، فنزل الرجوي من سيارته تاركا هاتفه فيها، ثم طُلب منه الدخول دون المرافق.

يـقول مرافق الرجوي «بـعد لحظـات قليلـة جـاء القيـادي الحوثـي المطـاع وسـألني: أنت ولد الرجوي؟ فـأجبت بالنفـي، فباغتنـي بالـقول الرجوي محجوز عندنـا وطـلب منـي الانصراف، فذهبت وأبلـغت نجل الرجوي بـالخبر وتفاجأنـا بانتشـار أطـقم إضافيـة ومسـلحين حول المبنـى الذي احتجز فيـه، وهو مـا يؤكد أن الرجوي تـعرض للاختطـاف وخاطفيـه وضـعوا استعداداتـهم تحسّبـا لأي ردود فـعل». [1]

وبـعد يومين وعبر وسـاطة الشيـخ/عبدالواحد صلاح -الذي عينـه الحوثيون لاحقاً محافظـاً لإب-، التقـى وفد من تكتل أحزاب اللقـاء المشترك مـع قيـادات حوثيـة بالمحافظـة للوسـاطة، أرجـع الحوثيون أسبـاب إخفائـهم لـلرجوي قسرا الـى موقف حزبـه المؤيد لـ(عاصفـة الحزم)، ووضـعوا شرطـا تعجيزيـا مقـابل الكشف عن مصيره فـقط، ورغم استيفـاء ذلك لم يف الحوثيون بوعدهم، وأجبروا كافـة الأطراف السياسيـة التوقيـع علـى اتفـاق يضم عدة بنود تنص علـى تجريم أي ردود أفعـال تصدر ضد ممارسـات جماعـة الحوثـي ومسـلحيها فـي محافظـة إب.

وقـام مسـلحو جماعـة الحوثـي عـقب ذلك باقتيـاد المعـارض السياسـي الرجوي إلـى مـقر حديقـة هرّان، شمالـي مدينـة ذمـار، بـعد أن حولتـه إلـى ثكنـة عسكريـة ومستودع للأسـلحة، ثم استخدمتـه سجنـا لاعتقـال المعـارضين لهـا، من بينـهم الرجوي والـعديد من النشطـاء السيـاسيين والإعلاميين، الذين ينتمـي أغلبـهم الـى حزب الإصلاح، واتخذت منـهم «دروعـا بشريـة» أمـام الغـارات الجويـة لطيران التحـالف العربـي، حيث ظل قرابـة شـهر ونصف مخفـي قسرا هنـاك، ولا تعـلم أسرتـه شيئـا عن مكان احتجـازه أو وضعـه الصحـي.

وعند السـاعة الخامسـة عصر الخميس 21 أيار/مـايو 2015 استـهدف طيران التحـالف مـقر حديقـة هرّان بثلاث غـارات جويـة أحـالت كل مرافقهـا إلـى أكوام من الدمـار، وبـعد ثلاثـة أيـام علـى الواقعـة تناقـلت وسـائل الإعلام خبر وجود جثـة القيـادي الإصلاحـي أمين الرجوي، ضمن قائمـة الضحايـا لـهذه الغـارات وتم نـقل جثتـه إلـى ثلاجـة الموتـى بمستشـفى مدينـة ذمـار العـام بـعد انتشـالها من موقـع الـقصف.

(1) مقابلة مسجلة مع مرافق (الرجوي) الذي نتحفظ عن بياناته الشخصية لدواعي تتعلق بأمنه وسلامته.

(السم) سلاح حوثي لتصفية الخصوم

(السموم) هي أكثر أسلحة التصفية الجسدية غموضا وبشاعة ووحشية، وأقلها رحمة وسرعة ووزنا، بل صار متعارف عليه عالميا أنها غالبا ما تستخدم ضد (الجواسيس، الخونة، والعملاء) عكس اليمن تماما وتحديدا مناطق سيطرة الحوثي، إذ يلجأ الأخير إلى استخدامها حتى في التصفية الجسدية للخصوم والمعارضين بدوافع سياسية بحته لا تستحق كل هذا العنف.

لعل من أبرز ضحايا هذا النوع من السلاح الفتاك عضو اللجنة المركزية لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني مسعد أحمد عبدالله الحدي (61 عاما)، ورفيقه القيادي في الحزب ذاته فرع مديرية الرضمة حسن أحمد علي الأزنم الحدي (34 عاما) واللذان توفيا بعد ثلاثة أيام فقط على خروجهما من سجن الأمن السياسي مدينة إب لدوافع تتعلق بتأثيرهما وانتمائهما السياسي.

وتضاربت الروايات حول سبب وفاتهما فبينما تحدث بعض أقارب الضحايا عن تعرضهما لأشد أنواع التعذيب خلال فترة احتجازهم في سجن استخبارات الحوثيين في مدينة إب لثلاثة أيام متتالية، ذهبت قيادات منظمة الحزب إلى القول بأنهما تناولا وجبة طعام مسمومة قدمت لهما لحظة تواجدهما داخل سجن الحوثيين، ثم تحرك مفعول السم عقب الإفراج عنهما وأودى بحياتهما.

وبحسب معطيات الواقع والمعلومات المتوفرة والموثقة فإن القياديين الاشتراكيين (مسعد الحدي وحسن الأزنم) تعرضا صباح السبت 22 تشرين أول/أكتوبر 2016 للاختطاف من منطقة الحقب بمديرية دمت محافظة الضالع مع بعض سكان المنطقة بتهمة انخراطهم في المقاومة الشعبية ثم التصدي لزحف المسلحين الحوثيين على مستوى المنطقة والقرى.

وطبقا لإفادة (ع. ص) أحد قيادات منظمة الحزب الاشتراكي بمديرية دمت، ان «رحيل قياديين من الحزب خلال يوم واحد وبفارق ساعة فقط وبعد ثلاثة أيام على خروجهما من السجن الحوثي يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن وفاتهما ليست بالأمر الطبيعي، وإنما غيلة بالسم، ولم يسمحوا للتحقيقات والطب الشرعي في كشف أسباب ذلك».

القضاء أداة لتصفية خصوم الحوثي

في نمط آخر لتصفية المعارضين جسديا عمدت جماعة الحوثي إلى استخدام القضاء كأداة سياسية لترهيب وتصفية خصومها السياسيين والتنكيل بهم ومصادرة ممتلكاتهم وتحولت المحاكم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين إلى منصات لإصدار الاحكام السياسية بالجملة بينها أحكام بالإعدام

كما استخدمت جماعة الحوثي المحاكمات السياسية كوسيلة لقمع المعارضين والتنكيل بهم في مناطق سيطرتها، حيث يتم استهداف المعارضين أو المنتقدين لسياساتهم، باعتقالهم واحتجازهم لفترات طويلة دون توجيه تهم رسمية وفي كثير من الحالات، كما تعرضوا للإخفاء القسري وصلت الى أكثر من ست سنوات في العديد من الحالات وتعرضوا ايضاً للتعذيب المفرط واللاإنساني بهدف اجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبونها، ومن ثم تستخدم هذه الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب كأدلة رئيسية في المحاكمات المزعومة، ويعكس هذا النهج تجاهلاً صارخاً لحقوق الإنسان ويشكل انتهاكاً للقوانين الدولية التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية

بعد ذلك يتم تقديم هؤلاء الضحايا إلى محاكمات صورية تفتقر إلى أدنى معايير المرافعات العادلة، ويُحرم المتهمون في هذه المحاكمات من حقوقهم القانونية الأساسية، مثل الحق في الدفاع عن أنفسهم والتمثيل القانوني المناسب، وفي كثير من الحالات يتم منع المحامين من الوصول إلى موكليهم أو الاطلاع على ملفات القضايا، مما يجعل من المستحيل تقديم الدفاع عنهم.

اصدر مجلس القضاء الأعلى (الشرعي) بتاريخ 20 نيسان/أبريل 2018، قرارا قضى بإنهاء مهام واختصاصات المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالعاصمة صنعاء ونقل مهامها واختصاصاتها الى المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة في محافظة مأرب كما اصدر القرار رقم (38) لسنة 2019 قضى بعدم التعامل مع جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، وبهذان القراران أصبحت ما تسمى بالمحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة وكذلك الشعبة الاستئنافية المتخصصة بصنعاء مجردة من الولاية القضائية، لكن جماعة الحوثي لازالت تستخدم المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالعاصمة صنعاء رغم انها منعدمة الولاية القانونية والاختصاص، بغرض استخدامها كوسيلة للانتقام السياسي ومصادرة الممتلكات الخاصة، وإصدار أحكام الاعدام بالجملة وفيما يلي بعض الاحصائيات الموثقة التي تؤكد ذلك.

استخدمت جماعة الحوثي المحاكمات السياسية كوسيلة لقمع المعارضين والتنكيل بهم في مناطق سيطرتها، حيث يتم استهداف المعارضين أو المنتقدين لسياساتهم، باعتقالهم واحتجازهم لفترات طويلة دون توجيه تهم رسمية وفي كثير من الحالات، كما تعرضوا للإخفاء القسري وصلت الى أكثر من ست سنوات في العديد من الحالات وتعرضوا ايضاً للتعذيب المفرط واللاإنساني بهدف اجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبونها

وفقاً لفريق الرصد والتوثيق الميداني التابع لرايتس رادار، أصدرت جماعة الحوثي (145) قرار إعدام سياسي بحق مختطفين. من بين ضحايا هذه القرارات (10) من أبناء تهامة غالبيتهم ينتمون سياسيا لحزب المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس الراحل علي صالح) وأصحاب تأثير اجتماعي في محيطهم الجغرافي، حيث تعرض أحدهم للتصفية الجسدية جراء التعذيب داخل أحد سجون الحوثي بصنعاء بينما تم إعدام (9) آخرين رمياً بالرصاص يوم السبت 18 سبتمبر/ أيلول 2021 أمام الجمهور وسط العاصمة صنعاء، في مشهدٍ غير مسبوق، بالتصفية الجسدية عبر استغلال القضاء

وكانت البداية في آب/أغسطس 2018 عندما اختطفت جماعة الحوثي (9) من هؤلاء الضحايا ووضعت العاشر تحت الإقامة الجبرية بدون تهمة، مع العلم أن الجميع من قيادات وكوادر حزب المؤتمر وانخرطوا في العمل مع الحوثيين ضمن لجان التحشيد لجبهات القتال منذ 2015 بموجب التحالف القائم بين الرئيس الراحل علي صالح وجماعة الحوثي، ثم تراجع صالح وحزبه عن ذلك عقب فض التحالف بين الجانبين أواخر تشرين ثاني/نوفمبر 2017.

ففي يوم الأحد 18 تشرين ثاني/نوفمبر 2018 اختطفت جماعة الحوثي الشيخ القبلي علي القوزي، القيادي في حزب المؤتمر وأمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة، بعد وضعه تحت الإقامة الجبرية، ونقلته مع باقي المختطفين إلى صنعاء، بتهمة التواصل السري مع الحكومة الشرعية، وتداولت وسائل إعلام حوثية صورهم بعد شهرين ضمن قائمة المتهمين باغتيال القيادي صالح علي الصمّاد الذي قتل بغارة جوية لطيران التحالف العربي في الحديدة بتأريخ 19 نيسان/أبريل 2018.

وفي يوم الثلاثاء 16 نيسان/إبريل 2019 صدر قرار اتهام ضد الضحايا من النيابة الجزائية بالحديدة الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، تضمن قائمة اتهامات ضد (62) متهما بينهم (10) من أبناء محافظة الحديدة، قالت انهم اشتركوا في فعل جنائي استهدف موكب رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين صالح الصماد، بثلاث قنابل طراز (Mark82) ألقتها طائرات التحالف على الموكب في حي 7 تموز/يوليو بمدينة الحديدة.

وفي يوم الأربعاء 17 نيسان/إبريل 2019 عقدت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالحديدة أولى جلسات محاكمتها السياسية للمتهمين العشرة دون السماح بحضور هيئة الدفاع عن المتهمين المكونة من ثلاثة محاميين، وتكرر الوضع ذاته حتى موعد الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 4 أيار/مايو 2019، وذلك في انتهاك صارخ لحق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم بواسطة من يمثلهم.

وفي يوم الاثنين 9 سبتمبر/أيلول 2019 وفي جلستها التاسعة أعلنت المحكمة ذاتها وفاة أحد المتهمين العشرة ويدعى علي عبده أحمد كزابة (21 عاما) داخل السجن، مُرجعة اسباب الوفاة إلى تدهور حالته الصحية، بينما تحققت (رايتس رادار) من تعرض الضحية للتعذيب المفضي إلى الموت، وتكرر الأمر ذاته مع باقي المتهمين الذين انتزعت منهم اعترافات وإقرارات تحت التعذيب.

وفي يوم الاثنين 24 آب/أغسطس 2020 أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالحديدة (التابعة للحوثي) حكمها الابتدائي في القضية ذاتها والذي قضى بالإعدام تعزيرا لعدد (16) متهما بينهم أبناء محافظة الحديدة التسعة. وفي 5 نيسان/إبريل 2021 أصدرت الشعبة الاستئنافية الجزائية المتخصصة بالحديدة حكما نهائيا بإعدام هؤلاء الضحايا ثم صادقت عليه المحكمة العليا الحوثية بصنعاء بتأريخ 12 أيلول/سبتمبر 2021.

وفي صباح يوم السبت 18 أيلول/سبتمبر 2021 أقدمت جماعة الحوثي على تصفية جسدية جماعية بحق هؤلاء الضحايا التسعة، وذلك بإعدامهم رميا بالرصاص وسط ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء، بموجب حكم قضائي ذي خلفية سياسية مبنيٍ على تهمٍ كيدية ملفّقة، في مشهد دموي أثار غضب وسخط الرأي العام المحلي والخارجي.

ضحايا مذبحة الإعدام الجماعي يوم 18 سبتمبر/أيلول 2021

م	الأسم	العمر	الصفة
1	معاذ عبدالرحمن عبدالله عباس	23	تاجر من مديرية القناوص بمحافظة الحديدة
2	عبدالعزيز علي محمد الأسود	17	طالب من مديرية القناوص بمحافظة الحديدة
3	محمد محمد علي المشخري	47	معلم من مديرية القناوص بمحافظة الحديدة
4	إبراهيم محمد عبدالله عاقل	44	معلم من مديرية القناوص بمحافظة الحديدة
5	محمد يحيى محمد نوح	46	تربوي من مديرية القناوص بمحافظة الحديدة
6	محمد إبراهيم علي القوزي	36	من وجهاء مديرية القناوص بمحافظة الحديدة
7	محمد خالد علي هيج	34	جندي من مديرية الزهرة بمحافظة الحديدة
8	عبدالملك أحمد محمد حميد	55	ضابط شرطة مقيم بصنعاء
9	علي علي إبراهيم القوزي	43	أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة

التعذيب .. وسيلة الحوثي لتصفية المعارضين

الناشط حمدي عبدالرزاق الخولاني (34 عاما)، المعروف بلقب (المكحل) من مواليد المدينة القديمة بمحافظة إب، متزوج وأب لطفل وطفلة، كان يعمل على دراجة نارية لإعالة أسرته، ثم تعرض للتصفية الجسدية من قبل مسلحين حوثيين لمجرد ممارسته حقه المكفول قانونا ودستورا في التعبير عن رأيه

ومنذ منتصف تشرين أول/أكتوبر 2022، ظهر المكحل عبر مقاطع فيديو نشرها على صفحاته الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي، ينتقد خلالها ظلم جماعة الحوثي المسلحة وفسادها وممارستها لمختلف الجرائم بحق اليمنيين وبأسلوب تلقائي وشجاعة منقطعة النظير نالت استحسان الكثير من المتابعين، فثار ذلك غضب قيادة الجماعة بمحافظة إب وجن جنونها.

وفي الاثنين 24 تشرين أول/أكتوبر 2022 حاصرت قوة عسكرية حوثية منزل حمدي الخولاني، في حي الميدان للقبض عليه، غير أن الأهالي حالوا دون وصول المسلحين الحوثيين إلى الحي، ما اضطرهم الى الاستعانة بوجاهات قبلية وقيادات محلية لإقناع الخولاني بتسليم نفسه طوعيا وتم إيداعه السجن لنحو أسبوعين ثم أفرجت عنه بموجب ضمانات وتعهدات بعدم معاودته انتقاد جماعة الحوثي

وفعلا توقف الخولاني عن انتقاد الحوثيين لعدة أسابيع تقديرا لضامنيه من أعيان وعقال الحي، لكنه لم يقوى على مقاومة الصمت غير المبرر إزاء انتهاكات جماعة الحوثي بحق أبناء محافظة إب، فقرر معاودة نشاطه الصوتي المناهض لتلك الانتهاكات الحوثية وكشفها للرأي العام، وإثر ذلك تم استدعاؤه من قبل الحوثيين للتحقيق معه، ثم أودعوه المعتقل الحوثي في مركز أمن محافظة إب للمرة الثانية، حيث تعرض هناك للتنكيل والتعذيب الجسدي الشديد، حتى فارق الحياة في 19 آذار/مارس 2023، وتم التخلص من جثته برميها من مبنى إدارة الأمن لطمس معالم جريمة تصفيته جسديا، حيث ادعت جماعة الحوثي انه توفي أثناء محاولته الفرار من السجن.

تشكيلات مسلحة خارج سيطرة الحكومة الشرعية

كان للقوات الأمنية والعسكرية المشكلة خارج إطار الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليا، الدور الأبرز في احتدام الصراع وارتفاع وتيرة العنف السياسي المفضي إلى التصفيات الجسدية على نطاق واسع في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى ومنها محافظات شبوة، حضرموت، أبين، لحج، والضالع، بالإضافة إلى أجزاء من محافظتي تعز، والحديدة في الشمال.

وإلى جانب الدوافع السياسية المرتبطة بالصراع على السلطة برزت في المحافظات الجنوبية دوافع أخرى مناطقية وراء عمليات التصفيات الجسدية، ابتداء من التحريض الممنهج ضد أبناء الشمال المتواجدين في الجنوب، مرورا بحملات المطاردة والاعتقال والتهجير التي طالتهم، وصولا الى التنكيل بمعارضين جنوبيين بناء على الهوية والانتماء المناطقي.

وسجلت المحافظات الجنوبية وتحديدا مدينة عدن أعلى نسبة لعمليات التصفية الجسدية ذات الدوافع السياسية والمناطقية، التي طالت مدنيين وعسكريين بينهم قيادات أحزاب، رجال دين، ضباط، جنود، إعلاميين، مشائخ ونشطاء سياسيين، من ذوي الآراء المخالفة والأصوات المعارضة لسياسات (المجلس الانتقالي) المدعوم من دولة الإمارات

تلى ذلك المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية شمالا، ابتداء من مدينة تعز حيث تتواجد (كتائب أبو العباس) إحدى الوحدات العسكرية المشكلة خارج سيطرة الحكومة الشرعية، مثلها مثل تشكيلات مسلحة في مناطق الساحل الغربي، حيث تتموضع (ألوية العمالقة)، وقوات (المقاومة الوطنية) غير أن الأخيرة كانت الأقل عنفا ودموية ضد المعارضين، ربما لأسباب تتعلق بماضيها وظروف نشأتها الذي تتطلب ذلك.

نماذج من تصفية معارضي المجلس الانتقالي (جنوبا)

الشيخ/صالح سالم بن حليس، مواليد تشرين أول/أكتوبر 1969 متزوج وأب لخمسة أبناء، إمام وخطيب مسجد الرضا ورئيس الدائرة القضائية لحزب الإصلاح بمحافظة عدن، وموجه ومستشار تربوي لدى إدارة التربية في عدن. في يوم الاثنين الساعة الرابعة عصرا 15 آب/أغسطس 2016 تعرض بن حليس لعملية تصفية جسدية عند مطعم الدهينة في شارع القصر أمام بريد المنصورة، عبر أربعة مسلحين كانوا على متن دراجة نارية هم أشرف محمد رشيد، شايف علي شايف، سامح النورجي، ومحمد علي الزيدي.[1]

(1) بعض من التفاصيل الواردة في محاضر النيابة العامة بناء على أقوال ادلى بها المتهم محمد علي الزيدي

وطبقا لمسئول خلية الاغتيال (عمار كردم) الذي أبلغ المنفذين بأن العملية لصالح دولة الجنوب العربي نقلا عن مدير شرطة عدن شلال شائع، وبالنظر في السجل الشخصي للضحية الحافل بالمواقف المعارضة للانفصال وكذا دائرة تأثيره الواسعة، تبدوا دوافع عملية التصفية الجسدية ضده سياسية بحتة.

واستنادا لاعترافات الجناة المتضمنة محاضر جمع استدلالات النيابة العامة وإفادات الشهود وأهالي الضحية الموثقة فإن عملية تصفية بن حليس تمت بطريقة القتل العمد المباشر، حيث باشر المتهم الثاني أشرف محمد رشيد بإطلاق عدة رصاصات من رشاش آلي (كلاشنكوف) أصابت خمس منها الضحية بين البطن والذراعين نقل على إثرها إلى مستشفى النقيب وتوفي فيها لاحقا متأثرا بجراحه

عبدالله هزاع

وأصيب مرافق بن حليس الشاب رائد أحمد ذيبان، الذي كان يقف إلى جواره لحظة الواقعة، حيث أصيب بعدة طلقات توزعت على أنحاء متفرقة من جسده غير أن حالته الصحية استقرت عقب تلقيه الإسعافات اللازمة في ذات المستشفى التي نقل إليها الضحية وكتب له النجاة من الموت المحقق.

تصفية جماعية لمعارضي (كتائب أبو العباس) المدعومة إماراتيا

بعد صلاة الجمعة 18أيار/مايو 2018 ترك الجنود الأربعة نجم الدين هزاع قائد التويجي، عبدالله هزاع قائد التويجي، محمد سيف سرحان، أبو بكر سيف محمد الرازقي أسلحتهم في الخطوط الأمامية للجبهة الشرقية بمدينة تعز ونزلوا إلى شارع 26 سبتمبر وسط مدينة تعز لزيارة عمتهم وتهنئتها بحلول شهر رمضان وكذا شراء بعض الأغراض التي يحتاجونها.

نجم الدين هزاع

وعند الساعة الثانية بعد الظهر وبينما هم عائدون إلى مواقعهم على متن دراجة نارية أعترضهم مسلحون يتبعون قوات (كتائب أبو العباس) المدعومة من دولة الامارات العربية المتحدة، عند مدخل حارة الهندي جوار مدرسة ناصر، القريبة من عقبة 26 سبتمبر، ثم قاموا باختطافهم واقتيادهم إلى جهة مجهولة على خلفية انتمائهم لألوية عسكرية حكومية مشاركة في حملة أمنية مكلفة بملاحقة مطلوبين أمنيين من عناصر كتائب أبوالعباس.

نحتفظ بنسخة منها.

وبعد يومين على اختطاف الجنود الأربعة اشتم سكان حي الجمهوري روائح كريهة وصلت الى منازلهم وتجتاح الحي السكني، فابلغوا عاقل الحي، وطالبوه باتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة للكشف عن مصدر هذه الروائح وتجنيب السكان مخاطرها. وفي يوم الاثنين 21 أيار/مايو 2018 اتجه عاقل الحي إلى مركز شرطة الجمهوري وقدم بلاغا عن وجود روائح نتنة تنبعث من فناء (روضة الأقصى)،([2])وفي صباح اليوم التالي وصل مواطنَين آخرَين للقسم ذاته وأبلغوا عن عثورهم على جثث لمجهولين في نفس الروضة، طبقا لما ورد في التقرير المقدم لمدير شرطة تعز حول الواقعة.([3])

ابو بكر سيف

وورد في التقرير أن مندوبين عن قسم شرطة الجمهوري نزلوا إلى المكان وبعد عملية بحث وتتبع لمصدر انبعاث الروائح النتنة عثروا على أربعة جثث في فناء مدرسة (روضة الأقصى) وهي في حالة تحلل.

وفي يوم الخميس 31 أيار/مايو 2018 تم استدعاء أهالي المخفيين قسرا على ذمة المشاركة في الحملة الأمنية للتعرف على أبنائهم وهناك تبين أن الأربعة الجثث تعود للأربعة الجنود الذين تم اختطافهم من مدخل حارة الهندي

وأرجعت تقارير الطبيب الشرعي سبب وفاة الجنود الأربعة إلى مضاعفات مقذوفات نارية أطلقت عليهم وأسفرت عن إصابات تتفاوت من شخص إلى آخر، وذلك يثبت تعرضهم للتصفية الجسدية على يد خاطفيهم المنتسبين لـ(كتائب أبو العباس) المدعومة إماراتيا وبدوافع سياسية تندرج ضمن تصفية المعارضين للسياسة الاماراتية في اليمن من قوات ومناصري الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليا.

محمد سيف

(2) نحتفظ بنسخة من البلاغ المقدم
(3) نحتفظ بنسخة من التقرير

الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا

مناطق سيطرة الحكومة الشرعية هي الأكثر تعافيا، مقارنة بمناطق نفوذ أطراف الصراع الأخرى حيث أتاحت الحكومة الشرعية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والكيانات النقابية هامشا - ولو متواضعا -مكّنها من تنفيذ بعض الأنشطة والفعاليات والتعبير عن أراءها ومواقفها المعارضة ببعض من الأريحية

ومع ذلك مارست الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية بعض أساليب التضييق على معارضيها والمناوئين لها من مفكرين ونشطاء سياسيين، وإعلاميين، وحقوقيين، وتنوعت تلك المضايقات بين اعتقال تعسفي وإخفاء قسري مع وضع عدة قيود أمام أنشطة وتحركات بعض المعارضين، وصلت حد تصفية بعضهم جسديا.

ومع ذلك مارست الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية بعض أساليب التضييق على معارضيها والمناوئين لها بين اعتقال تعسفي وإخفاء قسري مع وضع عدة قيود أمام أنشطة وتحركات بعض المعارضين

ومن خلال بعض هذه الممارسات وتعليقات مسئولين حكوميين إزاءها، أكدوا انها تصرفات فردية ولا تعكس توجه عام أو سياسة ممنهجة لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، مع الاعتراف بأن هناك تقصير في معاقبة مرتكبيها، إضافة إلى تباطؤ كبير فيما يتعلق بإجراءات التقاضي للوقائع التي أحيلت للقضاء ولم يتم البت فيها.

واقعة تصفية (نجيب حنش) في تعز

شهدت مدينة تعز، الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية، عدداً من عمليات التصفية الجسدية، ومنها ما تعرض له الضحية نجيب ناجي محمد حنش (1981) من أبناء مديرية الرضمة بمحافظة إب، والعائل الوحيد لأسرته، وهو من منتسبي التيار السلفي وعلى ارتباط مباشر بـ(كتائب أبو العباس).

ففي صباح يوم السبت 23 آذار/مارس 2019 خرج الضحية نجيب حنش لفتح دكانه بحارة السواني التابعة لمديرية المظفر وسط مدينة تعز، وبعد دقائق فقط غادر المتجر مسرعا باتجاه منزله المجاور لتناول وجبة الإفطار، فصادف مرور مجموعة جنود حكوميين مسلحين يتبعون الحملة الأمنية، حيث استوقفه أحدهم يسأل عن مقر سكنه

يقول شقيقه فؤاد «أخبرهم أخي نجيب بلغة الواثق أنه من سكان الحي وذاهب إلى منزله فطلبوا منه الحضور معهم لجهة لم يحددوها، فرفض أوامرهم، فقام أحد الجنود بإطلاق الرصاص الحي عليه بشكل مباشر، فهرع مسرعا نحو منزله ودخله ثم أغلق الباب ووابل الرصاص تلاحقه حتى أصابوه لحظة صعوده سلم البيت».

واوضح فؤاد قائلا «خرجت زوجة نجيب وأطفاله وعندما رأته ملقى على الأرض مضرجا بدمه صرخت قتلوا نجيب، فانصرف جنود الحملة الأمنية، ثم جاء أهالي الحي وأسعفوه إلى مستشفى الثورة، حيث أجريت له بعض الإسعافات الأولية في قسم الطوارئ.

«خرجت زوجة نجيب وأطفاله وعندما رأته ملقى على الأرض مضرجا بدمه صرخت قتلوا نجيب، فانصرف جنود الحملة الأمنية، ثم جاء أهالي الحي وأسعفوه إلى مستشفى الثورة، حيث أجريت له بعض الإسعافات الأولية في قسم الطوارئ.

وبينما كان فريق من الأطباء بصدد تجهيز غرفة العمليات لإجراء التدخلات الجراحية اللازمة لإخراج شظايا الرصاص من جسد الضحية حنش، داهمت بوابة المستشفى سيارة نوع هايلوكس وعلى متنها مسلحين بزي مدني واتجهوا مباشرة صوب القسم الذي يتواجد فيه الضحية وأخرجوه بالقوة من المستشفى واقتادوه إلى منطقة «سائلة عصيفرة»، وتحديدا جوار جامع السعيد وهناك قاموا بتصفيته رميا بالرصاص

وبعد التحقيق الأمني في القضية ثبت أن مرتكبي هذه العملية جنود يتبعون الحملة الأمنية، تلقوا اتصالا هاتفيا من جنود آخرين يتبعون ذات الحملة الأمنية الذين سبق أن اعترضوا الضحية وأبلغوهم بمكان تواجده في مستشفى الثورة وبناء عليه تم ملاحقته واختطافه ثم تصفيته جسديا، بدافع الاشتباه بانتمائه لـ(كتائب أبو العباس) وبتهمة جنائية أخرى تتعلق باغتياله قائدا عسكريا يقرب لأحد عناصر الحملة الأمنية

تم توثيق عملية التصفية الجسدية التي تعرض لها نجيب حنش عبر مقطع فيديو مصور التقطه أحد المتواجدين لحظة ارتكاب الجريمة ثم تداوله نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي

وتم توثيق عملية التصفية الجسدية التي تعرض لها نجيب حنش عبر مقطع فيديو مصور التقطه أحد المتواجدين لحظة ارتكاب الجريمة ثم تداوله نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، بينما اكتفت إدارة الشرطة في تعز وقيادة المحور العسكري فيها بإلقاء التهمة على بعض جنودها عدم المنضبطين عسكريا، وتوعدت بملاحقتهم، وتم اغلاق القضية عند هذا الحد.

تنظيم القاعدة

في مطلع 2014، أعلن الرئيس السابق عبدربه منصور هادي، حربا مفتوحة على عناصر تنظيم القاعدة، أجبرتهم على مغادرة محافظة أبين (جنوبا) بعد عامين من إعلانها إمارة إسلامية لهم، ووجد تنظيم القاعدة في الحرب الناجمة ضد التمرد الحوثي فرصة ذهبية للعودة إلى واجهة الأحداث وكسب تعاطف اليمنيين عبر الظهور بموقع المُدافع عن أهل السنة ضد الحوثيين بوصفهم (شيعة روافض) يجب قتالهم وتخليص البلد من شرّهم.

وجد (تنظيم القاعدة) في الحرب الناجمة عن انقلاب الحوثي فرصة ذهبية للعودة إلى واجهة الأحداث وكسب تعاطف اليمنيين عبر الظهور بموقع المُدافع عن أهل السنة

ومع اشتداد الصراع المسلح بين جماعة الحوثي والحكومة الشرعية وباقي القوى اليمنية المعارضة للحوثي دخلت عناصر (تنظيم القاعدة) على الخط لتضفي لذلك الصراع السياسي أبعادا طائفية وأيديولوجية، وذلك عبر تبنيها عمليات نوعية تستهدف الحوثيين، كان أولها التفجير الانتحاري الذي استهدف تجمعا حوثيا حاشدا في ميدان التحرير بصنعاء الذي أسفر عن مقتل نحو 50 حوثيا وذلك في تشرين أول/أكتوبر 2014.

وتبع ذلك عدة تفجيرات يعتقد أن عناصر القاعدة تقف وراء تنفيذها، كان أبرزها التفجيرين الانتحاريين اللذين استهدفا قيادات وجموع المصلين من الحوثيين في مسجدي (بدر) و(الحشوش)، جنوب وشمال العاصمة صنعاء حيث الأغلبية الزيدية الشيعية، ما أسفر عن مقتل 140 مصليا وتصفية بعض المراجع الدينية لجماعة الحوثي بينهم الدكتور/المرتضى المحطوري، خطيب جامع بدر، وذلك ظهر الجمعة 20 آذار/مارس 2015.

تبنت عمليات نوعية تستهدف أي تجمعات حوثية في صنعاء كان أولها التفجير الانتحاري مطلع أكتوبر 2014 في ميدان التحرير بصنعاء الذي أسفر عن تصفية 50 مقاتلا حوثيا

وبعد ذلك تحوّلت بوصلة تنظيم القاعدة صوب العاصمة الحكومية المؤقتة عدن عقب استعادتها من سيطرة المسلحين الحوثيين، حيث استهل عناصر القاعدة عملياتهم الارهابية فيها ظهر الأحد 6 كانون أول/ديسمبر 2015 بتصفية أول محافظ لها بعد استعادتها، وهو اللواء/جعفر محمد سعد، مع ستة من مرافقيه، عبر سيارة مفخخة استهدفت موكبه لحظة مروره في منطقة (فتح) في مديرية التواهي.

تصفية المعارضين ذبحاً

شهدت محافظة حضرموت أبشع عمليات التصفية الجسدية، ارتكبتها عناصر تنظيم القاعدة بحق خصومها ومعارضيها من منتسبي الأمن والجيش في الحكومة الشرعية بوصفهم طواغيت ومتهمين بالعمالة لأمريكا، وذلك ذبحا بالسكاكين على خطى تنظيم الدولة (داعش) الذي ظهر آنذاك في مناطق بالعراق وسوريا وغيرها

تنظيم القاعدة رسميا عبر صفحته على منصة إكس (تويتر سابقا) مسؤوليته عن تصفية (14) جندياً بمحافظة حضرموت ونشره صورا ومقاطع مصورة

ففي يوم الجمعة 8 آب/أغسطس 2014 أعلن تنظيم القاعدة رسميا عبر صفحته على منصة إكس (تويتر سابقا) مسؤوليته عن تصفية 14 جندياً بمحافظة حضرموت ونشر صورا ومقاطع فيديو للجنود الضحايا وهم يُذبحون بالسكاكين في مشهد دموي مرعب، مبرراً عمليته بمشاركتهم في الحملة العسكرية ضد عناصر القاعدة قبل أيام في حضرموت.

في رسالة أرادت من خلالها خلق حالة رعب وتذمر داخل صفوف الجيش والتي قد تدفع المئات منهم لمغادرة وحداتهم وتهيئة الأجواء لسيطرة التنظيم الكاملة

وكان كافة الجنود الضحايا ينتمون مناطقيا الى المحافظات الشمالية وعسكريا للواء 135 مشاة المرابط في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت، حيث اختطفتهم عناصر مسلحة تابعة لـ(أنصار الشريعة)، وهي الواجهة المحلية لتنظيم القاعدة في اليمن، من على متن حافلة نقل جماعي بعد أن أوقفته بقوة السلاح، حيث كان الجنود يستقلونه بالزي المدني، متجهين صوب العاصمة صنعاء لقضاء إجازتهم السنوية بين أهاليهم وذويهم هناك.

مقاطع الفيديو والصور التي بثها (أنصار الشريعة) على شبكة الأنترنت أظهرت الجنود المذبوحين وهم مضرجين بدمائهم أمام مقهى (البقار) في منطقة (الحوطة) القريبة من مدينة سيئون بوادي حضرموت، وذلك في محاولة منها لخلق حالة من الرعب والهلع في صفوف قوات الأمن والجيش الحكومي وإجبارهم على الحياد ومغادرة وحداتهم العسكرية لتهيئة الأجواء لتسهيل سيطرة عناصر تنظيم القاعدة على محافظة حضرموت.

التوصيات

كافة أطراف الصراع

- وقف كافة أشكال العنف ضد الخصوم والمعارضين وفي مقدمتها عمليات التصفيات الجسدية.
- التخلي عن القوة والاحتكام للدستور والقانون لحسم الخلافات مع المعارضين والمنافسين.
- فتح تحقيقات شاملة وشفافة في كل عمليات التصفيات الجسدية وكشف نتائجها للرأي العام.
- تقديم المتورطين في ارتكاب عمليات القتل والتصفية ضد معارضين لأجهزة العدالة.
- ضمان تطبيق العدالة بكل حياد بما يؤدي لإنصاف الضحايا وأولياء الدم.
- احترام الأعراف والتشريعات المحلية والقانونية التي تحرم وتجرم المساس بحياة الضحايا.

المنظمات الدولية والمحلية

- توثيق حالات التصفيات الجسدية التي ارتكبت خلال سنوات الحرب وبذل أقصى الجهود الكفيلة بحفظ حق الضحايا وذويهم.
- العمل بشكل جاد على ملاحقة المتورطين بكافة درجاتهم ومستوياتهم بما يضمن عدم إفلاتهم من العقاب والمطالبة بتقديم مرتكبيها للعدالة.
- تنسيق الجهود مع الجهات المعنية والمتخصصة لمكافحة هذا النوع من الانتهاكات وممارسة كل الضغوط لضمان الحد منها.
- ممارسة الضغط اللازمة على الجهات المتهمة بارتكاب مثل هذه الانتهاكات للحد منها ودفعهم لاحترام الدستور والتشريعات الوطنية والالتزام بالمواثيق الدولية في هذا الخصوص.

الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

- استخدام المبعوث الأممي في اليمن هانز غروندبرغ ومكتبه كامل صلاحياتهم لممارسة الضغط اللازم ضد المرتكبين لهذه الانتهاكات بما يضمن حقوق الضحايا ويعزز حضور الحماية الدولية إلى جانب الضحايا.
- العمل على ضرورة تفعيل دور الجهات القضائية الدولية واستخدام ولايتها القضائية والإنسانية لملاحقة الأشخاص المتورطين في ارتكاب مثل هذه الانتهاكات، خصوصاً أولئك الذين ثبت تورطهم واعترفوا بذلك في مواد وثقتها قنوات دولية.
- تبني تحقيق دولي شفاف ومعمّق في جرائم (تصفية الخصوم) في اليمن لتوثيقها وكشف الحقائق التي يجب أن يعرفها الرأي العام المحلي والدولي بشأنها وتقديم مرتكبيها للقضاء.
- الضغط على أطراف الصراع المسلح في اليمن لإجبارهم على وقف العنف السياسي وتقديم مرتكبي جرائم التصفية الجسدية للعدالة.

RIGHTS
RADAR

برامجنا

الرصد

تعمل منظمة رايتس رادار على مراقبة وضع حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي ترتكب ضدها في العالم العربي، من خلال المراقبين والراصدين المحليين المؤهلين الذين يعملون وفقا للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة في هذا المجال، وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي تعمل في نفس المجال ولديها نفس الاهتمامات الحقوقية.

التوثيق

تقوم منظمة رايتس رادار بتوثيق الانتهاكات ضد حقوق حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل مختلف الأطراف، الفردية أو الجماعية، الأهلية أو الحكومية، في جميع الدول العربية، من خلال الشبكة الواسعة من الراصدين والمجموعة المتنوعة في الأساليب، من أجل الحصول على أدلة مادية وبراهين موثّقة لانتهاكات حقوق الإنسان، لاستخدامها عند اللزوم لملاحقة الجناة قضائيا للعمل على عدم الإفلات من العقاب.

المناصرة

كجزء من مهمتها، توفر منظمة رايتس رادار المناصرة والدعم القانوني وربما فرص الدعم المادي والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية ذات البرامج والأهداف التكميلية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

التشبيك

تعمل منظمة رايتس رادار على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال التشبيك وعلاقات التعاون مع شبكة واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات والعمل معا من أجل إنجاح برامجها والقيام بأعمال مشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الحملات الجماعية المشتركة وعلى نطاق واسع.

بناء القدرات

في إطار جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان، تسعى منظمة رايتس رادار إلى تدريب وبناء قدرات ورفع كفاءات نشطاء حقوق الإنسان العرب المتعاونين معها في تغطية الرصد والتوثيق للانتهاكات، بالإضافة الى النشطاء العاملين في المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الهدف المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعتبر بناء القدرات جزء رئيسي من برامج منظمة رايتس رادار ومهمة رئيسية لتحسين أداء العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مجالاتنا:

تؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق النساء والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عملها وأنشطتها.

حرية التعبير

تسعى منظمة رايتس رادار إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وتعمل على تعزيز حرية الإعلام والحريات العامة، وتطوير قدرتها على لعب دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وحماية المصالح العامة. وتنطلق منظمة رايتس رادار في هذا من إيمانها بأن جوهر الديمقراطية لن يتحقق بالكامل ما لم يتم ضمان حرية الرأي والتعبير كحق أساسي. كما تؤمن المنظمة بأن الحق في حرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المرأة

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كل مواقع الحياة، لدعم دورها الحيوي عبر مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع. وتعتقد منظمة رايتس رادار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها الموازية لنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك المساواة في الفرص بالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق الطفل

تناضل منظمة رايتس رادار في تعزيز الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدتهم على التمتع بكامل حقوقهم، وفي مقدمة ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية. وتتطلع كذلك إلى تعزيز حقوق الأطفال بحيث يصبحوا فاعلين لصناعة المستقبل المشرق، وهذا الحلم لن يتحقق ما لم يتم دمج حقوق الأطفال في برامج التنمية الاجتماعية والسياسات العامة. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المعاق

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم على أرض الواقع وتدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. وترى المنظمة أن المساواة في الفرص، يجب أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ان يتمتعوا بكافة الحقوق والفرص الأساسية المتاحة لبقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الفرص المتساوية في التعليم والوظائف والرعاية الصحية. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق اللاجئ

تجتهد منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق اللاجئين ودعم كل ما من شأنه تقديم العون المادي والمعنوي لهم ليحصلوا على حقوق متكاملة بسلاسة في المجتمع الذي يستضيفهم ومنحهم الحقوق الانسانية دون تمييز. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأنه يجب أن يحصل اللاجئين على الحقوق الإنسانية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتنطلق رايتس رادار في عملها هذا من إيمانها بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوّقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

الحق في العدالة

تسعى منظمة رايتس رادار إلى تعزيز قيم العدالة في أوساط المجتمع، لتوفير إجراءات تقاضي عادلة للضحايا وللسجناء. وتعتقد أن الحياة لن تستقيم ولن تكون محمية ما لم تحكمها العدالة ويكون القانون والنظام حاكمين لسلوك جميع الناس في المجتمع من القمة إلى القاعدة، بحيث يصبح الحق في العدالة حقا أساسيا للجميع، لكي يشكل سياجا حاميا لكافة الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحقوق المرأة والطفل والمعوقين واللاجئين والتي تعتبرها رايتس رادار من الحقوق الأساسية ومن المجالات الرئيسية التي تركز عليها المنظمة في أنشطتها وبرامجها.

اليمن..
تصفية الخصوم

تقرير حقوقي حول التصفية الجسدية
للمعارضين السياسيين في اليمن

فبراير 2025

RIGHTS
RADAR

RIGHTS
RADAR